الوزير الرباعي يفتتح ويدشن 193 مشروعاً زراعياً وسمكياً في محافظات إب وتعز والضالع بتكلفة تجاوزات 4 مليارات ريال

ALYEMEN ALZEIRAEIA

اليمن الزراعية

المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

تصدر عن المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

زراعية - تنموية - مجتمعية | السبت 24 محرم 1447هـ | 19 يوليو 2025م | العدد 119 | أسبوعية | 12 صفحة | www.agri-yemen.net

مدير فرع مكتب الزراعة بمديرية يريم المهندس عبد القوي السالمي لـ "اليمن الزراعية":

- الزراعة التعاقدية مشروع قومي ووطني
- خرجنا بوثيقة مجتمعية العام الماضي تجرم البناء في الأراضي الزراعية

محصول البطاطس هو الأكثر تسويقاً في يريم

جهود متواصلة لتحويل اليمن إلى مركز إقليمي لإنتاج وتصدير بذور البطاطس

مزارعون ومختصون: بذور البطاطس صنعتها أيادٍ يمنية بتقنية الأنسجة

بذور البطاطس المحلية

من الاكتفاء الذاتي إلى التصدير

البطاطس في اليمن: محصول استراتيجي بين الأهمية والتحديات

صفحة | 08

مراحل رحلة السمكة من البحر إلى السوق

صفحة | 09

زراعة البطاطس

ذهب الأرض الذي جناه علي القشقوش بصبره

صفحة | 11

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 119 | السبت 24 محرم 1447هـ | 19 يوليو 2025م

دشّن مشاريع إنشاء بحيرات مائية لحصاد مياه الأمطار والسيول بمحافظة إب

شارك في دورة تدريبية للباحثين الميدانيين ومنسقي المديريات للتحقق من بيانات المسح الميداني

الوزير الرباعي خلال زيارته لمحافظة إب: مشاريع إنشاء البحيرات المائية يسهم في خدمة القطاع الزراعي واستدامة الموارد الطبيعية

اليمن الزراعية - إب

محافظ إب: تنفيذ مشاريع استراتيجية يعكس حرص الدولة على دعم التنمية الريفية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المناطق الزراعية

قريعة : مشاريع البحيرات المائية تسهم في تقليل الفاقد من مياه السيول وتدعم المياه الجوفية

المشرقي: حريصون بالإشراف على مختلف العمليات الزراعية للمزارعين المتعاقدين في إب

دشّن وافتتح وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، خلال زيارته لمحافظة إب الأسبوع الماضي عدداً من المشاريع الزراعية والمائية.

حيث دشّن الوزير الرباعي، ومعه محافظ إب عبد الواحد صلاح، ورئيس الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية المهندس هادي قريعة، الأحد الماضي، مشاريع إنشاء بحيرات مائية لحصاد مياه الأمطار والسيول لتغذية المياه الجوفية، في إطار المرحلة الأولى التي تستهدف مديريتي حبيش والمخادر.

وخلال التدشين، أكد الوزير الرباعي أن مشاريع إنشاء البحيرات المائية تأتي استجابة لموجهات السيد القائد، وتوجيهات المجلس السياسي الأعلى، وبرنامج حكومة التغيير والبناء، بهدف تعزيز الأمن المائي وتحقيق الاستفادة المثلى من مياه الأمطار والسيول، بما يسهم في خدمة القطاع الزراعي واستدامة الموارد الطبيعية، خصوصًا في ظل ما تواجهه البلاد من تحديات مائية متزايدة.

وأشار إلى أن الوزارة، ممثلة بالهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية، تعمل على تنفيذ مشاريع حصاد مياه الأمطار في المحافظات، لما لها من دور في تغذية المياه الجوفية وتأمين مصادر مياه دائمة للزراعة والمجتمعات المحلية، ودعم برامج التوسع في زراعة البقوليات.

من جهته، أوضح محافظ إب أن تنفيذ مشاريع استراتيجية من هذا النوع يعكس حرص الدولة على دعم التنمية الريفية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الزراعية.

وثمّن جهود فرع هيئة الموارد والمنشآت المائية في المحافظة لما يبذله من عمل مؤسسي وتمويل ذاتي لتنفيذ مشاريع حيوية تخدم المجتمع المحلي بشكل مباشر.

بدوره، اعتبر رئيس الهيئة العامة للموارد والمنشآت المائية، هادي قريعة، مشاريع البحيرات المائية من المشاريع ذات الأولوية في خطط الهيئة، لكونها تسهم في تقليل الفاقد من مياه السيول، وتدعم المياه الجوفية، وتخدم مساحات زراعية واسعة، مشيرًا إلى استمرار العمل على إعداد وتنفيذ مشاريع مماثلة في مناطق أخرى.

وخلال التدشين، قدم مدير فرع الهيئة بالمحافظة، المهندس محمد الورافي، شرحًا توضيحيًا حول المشاريع، موضحًا أن المرحلة الأولى تشمل تنفيذ مشروعين في مديريتي حبيش والمخادر، بسعة تخزينية إجمالية تبلغ 120 ألف متر مكعب، وبتكلفة تقديرية تبلغ 160 مليون ريال، بتمويل ذاتي من فرع الهيئة بالمحافظة.

وأشار إلى أن المشاريع تستهدف المديريات الأكثر حاجة إلى مصادر مائية، وستُسهم في تعزيز الأمن المائي، ودعم الاستقرار الزراعي، والحد من الاستنزاف الجائر للمياه الجوفية، على أن يتم التوسع إلى مديريات أخرى ضمن خطة مرحلية.

وفي سياق متصل، دشن وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان علي الرباعي، ومحافظ إب عبدالواحد صلاح، الأحد الماضي، دورة تدريبية للباحثين الميدانيين ومنسقي المديريات للتحقق من بيانات المسح الميداني، تحت شعار "معاً نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب والبقوليات"، والتي تنظمها المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب، والقطاع الزراعي بالمحافظة.

وخلال التدشين، أكد الوزير الرباعي أهمية الزراعة التعاقدية في تعزيز الإنتاج الزراعي، وخاصة في محاصيل الحبوب والبقوليات.

واعتبر برنامج الزراعة التعاقدية خطوة استراتيجية على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال دعم المزارعين وتوفير إطار عمل يضمن لهم دخلاً مستداماً، مبيناً أن الدورة تتطلب تنفيذ مسح ميداني لتقييم الوضع الحالي للمزارعين وفهم التحديات والفرص المتاحة في القطاع الزراعي.

وأوضح وزير الزراعة أن الهدف من المسح الميداني هو جمع بيانات دقيقة حول الممارسات الحالية وحجم الإنتاج واحتياجات السوق، وإنشاء قاعدة بيانات تمكن صناع القرار من وضع استراتيجيات فعالة تلبي احتياجات المزارعين وتحقق الأهداف المرجوة.

من جانبه، أكد محافظ إب عبد الواحد صلاح أن الدورة تمثل أحد النماذج التعاقدية المرنة التي تدعم المزارعين وتزيد من إنتاجيتهم بما يسهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مشيداً بجهود قيادة السلطة المحلية بالمحافظة لدعم قطاع الزراعة بشكل عام، والزراعة التعاقدية على وجه الخصوص.

وتطرق الرباعي إلى الصعوبات التي تواجه الزراعة التعاقدية في اليمن، ومنها قلة الكوادر الفنية، وعدم تحديد احتياجات المزارعين، وغياب الدور الرقابي والإشرافي، والافتقار إلى قاعدة معلومات متكاملة.

من جهته، أكد محافظ إب اهتمام قيادة السلطة المحلية بتنفيذ موجهات القيادة الثورية والسياسية بشأن التوسع في الزراعة التعاقدية وتشجيع المزارعين وتأهيلهم بما يكفل زيادة الإنتاج الزراعي، وخاصة في مجال إنتاج الحبوب والبقوليات.

وأشار إلى أهمية تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الزراعة التعاقدية في مختلف المديريات لتحقيق الأمن الغذائي وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب والبقوليات عن طريق المزارعين.

وحث المتدربين على الاضطلاع بدورهم في بناء قدرات المزارعين، والتأكد من صحة ودقة البيانات عند تعبئة استمارات المسح وفقاً لدليل العمل الميداني.

بدوره، أكد المدير التنفيذي للمؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب المهندس صلاح المشرقي أن نجاح الدورة يعتمد على التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمزارعين.

وتطرق إلى دور المؤسسة في تنسيق الجهود بين الجهات المعنية، والتحقق من البيانات، وتحليل المعلومات، وضمان دقة النتائج المستخلصة.

وأكد المشرقي حرص المؤسسة على الإشراف الفني على مختلف العمليات الزراعية للمزارعين المتعاقد معهم لضمان نجاح المشروع وتحسين الإنتاجية، موضحًا أن نتائج المسح ستكون أساسًا لوضع خطة فعالة وتحديد الشراكات المحتملة بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة.

بدوره، استعرض مسؤول القطاع الزراعي بالمحافظة، المهندس حمود الرصاص، أهداف التحقق من المسح الميداني وأهميته في توفير البيانات وتحديد الاحتياجات وتحسين الإنتاجية وتعزيز التعاون بين المزارعين والجهات المعنية والقطاع الخاص.

وأفاد بأن 110 متدربين سيتلقون، على مدى عشرة أيام، معارف ومعلومات تمكّنهم من تنفيذ مهامهم الميدانية والتحقق من صحة البيانات لبرنامج الزراعة التعاقدية لمحاصيل الحبوب والبقوليات في جميع المديريات.

وعلى صعيد متصل، افتتح وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية الدكتور رضوان الرباعي، ومحافظ إب عبدالواحد صلاح، ٤٥ مشروعًا منجزًا خلال العام ١٤٤٦هـ في قطاع الزراعة، ودشّنا العمل في ٥٧ مشروعًا بتكلفة إجمالية بلغت مليارًا و٨٥٢ مليونًا و٣٠٩ آلاف ريال.

وتتضمن المشاريع التي تم افتتاحها وتدشين العمل فيها ٢١ مشروعًا في مجال البناء المؤسسي والمعلوماتي بتكلفة ٨٣٢ مليونًا و١٩٦ ألف ريال، و١٥ مشروعًا في مجال البناء المجتمعي بتكلفة ٢٨٤ مليونًا و٦٩٨ ألف ريال، و١١ مشروعًا في مجال تنمية الموارد البشرية بتكلفة ٢٧٧ مليونًا و١٩٨ ألف ريال، ومشروعًا في مجال الموارد الأرضية بتكلفة ٣٠ مليون ريال.

كما شملت ٣٣ مشروعًا في مجال تنمية الموارد المائية بتكلفة ٤١٥ مليونًا و٦٩٤ ألف ريال، ومساهمة مجتمعية بتكلفة ٨١٢ مليونًا و٢٤٥ ألف ريال، و١٤ مشروعًا في مجال تنمية الثروة النباتية بتكلفة ٢٨٧ مليونًا و١٨ ألف ريال، ومشروعين في الإرشاد والإعلام بتكلفة ٣٥ مليون ريال، ومشروعًا في تنمية الثروة الحيوانية بتكلفة ٣٠٩ ملايين ريال، وأربعة مشاريع في التسويق والخدمات بتكلفة ١١٢ مليونًا و٨٥٠ ألف ريال.

الوزير الرباعي: تشجيع المزارعين على تبني أفضل الممارسات من أبرز العوامل المساهمة في تطوير الأداء الزراعي

المساوى: محافظة تعز تشهد نقلة نوعية في الجانب التنموي، خاصة في القطاع الزراعي

خلال افتتاح 65 مشروعًا زراعيًا وسمكيًا في تعز بتكلفة 2 مليار و41 مليون ريال

اليمن الزراعية - تعز:

افتتح وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، والقائم بأعمال محافظ تعز، القاضي أحمد المساوى، يوم الاثنين الماضي، 65 مشروعًا زراعيًا وسمكيًا تم تنفيذها خلال العام 1446هـ بتكلفة إجمالية بلغت مليارين و41 مليون ريال، بتمويل من السلطة المحلية بالمحافظة عبر وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية والقطاع الزراعي.

وشملت المشاريع التي تم افتتاحها 25 مشروعًا في مجالات البناء المؤسسي، والبناء الاجتماعي، والإرشاد، والإعلام، والتسويق، والخدمات، وتنمية الثروتين الحيوانية والنباتية، والموارد الأرضية.

وخلال الافتتاح، أكد الوزير الرباعي أن افتتاح المشاريع الزراعية والسمكية يأتي في إطار موجهات قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي، وتوجيهات المجلس السياسي الأعلى، وبرنامج حكومة التغيير والبناء للنهوض بالتنمية الزراعية في المحافظة وتعزيز دورها في الأمن الغذائي.

ولفت إلى أهمية التركيز على المشاريع الزراعية، سواء في الجانب المؤسسي أو المجتمعي، والثروة الحيوانية والنباتية، والخدمات، وتنمية الموارد المائية، داعيًا المزارعين والمنتجين من أبناء المحافظة إلى الاهتمام بالمنتج المحلي ليكون منافسًا للمنتج الخارجي.

من جانبه، أكد القائم بأعمال محافظ تعز أن هناك مشاريع قيد التنفيذ، مبينًا أن الركيزة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في هذا المجال هي الإنتاج الحيواني والنباتي.

ولفت المساوى إلى أن افتتاح المشاريع الزراعية والسمكية يترجم توجهات القيادة الثورية والسياسية ودعمها للسلطة المحلية لتعزيز الأمن الغذائي وصولًا إلى الاكتفاء الذاتي.

من جهته، أكد مسؤول القطاع الزراعي بتعز، المهندس عبدالله الجندي، أن المحافظة تشهد اليوم نقلة نوعية في الجانب التنموي الزراعي، موضحًا أنه من خلال فريق العمل التنموي تمكن القطاع الزراعي في المحافظة من قطع شوط كبير في البناء المؤسسي، حيث تم تشكيل عشر جمعيات تعاونية زراعية وجار استكمال العمل بثلاث جمعيات تعاونية.

وبين أن الفريق ينفذ حاليًا نزولًا ميدانيًا لتقييم عمل الجمعيات ومكاتب الزراعة في المديريات لاستنهاض العمل الزراعي في جميع المديريات.

وفي وقت سابق، نفذ الوزير الرباعي زيارة إلى عدد من المصانع الوطنية الخاصة بالألبان والأغذية في منطقة الحوبان.

وأكد الوزير الرباعي أن المنتج المحلي يمتاز بجودة عالية إذا تم الاهتمام به بالطرق العلمية الصحيحة، معبرًا عن ثقته بتفاعل المستثمرين الوطنيين والصناعيين مع توجه الدولة في الإحلال بطرق علمية ومدروسة، بالتنسيق مع المصانع والمستثمرين للنهوض بالصناعات الوطنية على أسس صحيحة.

إلى ذلك، ناقش لقاء موسع بمحافظة تعز، الاثنين الماضي، ضم وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، والقائم بأعمال محافظ تعز أحمد المساوى، آليات تنفيذ برنامج التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات في المحافظة، بما يسهم في خفض فاتورة الاستيراد وتحقيق الأمن الغذائي.

وخلال اللقاء، أكد الوزير الرباعي أهمية مضاعفة الجهود للتوسع في النشاط الزراعي وتفعيل آلية التعاون بين المزارعين والجهات الحكومية لدعم سياسات الزراعة المستدامة والتوسع في إنتاج المحاصيل الأساسية والمحاصيل النقدية، مشيراً إلى أن تشجيع المزارعين على تبني أفضل الممارسات وصولاً إلى إنتاج المدخلات الزراعية محلياً، يُعد من أبرز العوامل المساهمة في تطوير الأداء الزراعي.

وشدد على ضرورة إحلال المنتجات المحلية بدلاً من المنتجات المستوردة، إلى جانب استيعاب البقوليات والألبان وخامات الصناعات الغذائية من المدخلات الزراعية، لافتًا إلى أهمية تنفيذ مسح لبيانات المزارعين وتنظيمهم في مدارس حقلية، بما يتيح تقديم الإرشادات الزراعية المصاحبة لعمليات الزراعة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمزارعين.

بدوره، أكد القائم بأعمال محافظ تعز القاضي المساوى أن محافظة تعز تشهد نقلة نوعية في الجانب التنموي، خاصة في القطاع الزراعي.

وأكد المساوى الحرص على تعزيز الجهود والتعاون لتبني مشاريع ومبادرات زراعية، وتوظيف الإمكانات لخدمة البرامج الزراعية، وفق خطوات مدروسة تلبي تطلعات المجتمع وتترجم توجهات القيادة في هذا الجانب.

الوزير الرباعي: محافظة الضالع ستحظى هذا العام بإحلال المنتجات المحلية بدلاً عن المستوردة

افتتاح 23 مشروعاً زراعياً وسمكياً في الضالع

اليمن الزراعية- الضالع:

افتتح وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، والقائم بأعمال محافظ الضالع، عبداللطيف الشغدري، الثلاثاء الماضي، 23 مشروعًا زراعيًا وسمكيًا بقيمة 598 مليونًا و300 ألف و631 ريالًا، بتمويل من السلطة المحلية بالمحافظة عبر وحدة تمويل المشاريع والمبادرات الزراعية والسمكية والقطاع الزراعي.

وتوزعت المشاريع التي تم افتتاحها على مجالات البناء المؤسسي والبناء الاجتماعي والتسويق والخدمات وتنمية الثروتين الحيوانية والنباتية.

وأكد الدكتور الرباعي أن محافظة الضالع ستحظى خلال العام الحالي بأولوية فيما يتعلق بإحلال المنتجات المحلية بدلًا من المنتجات المستوردة، واستيعاب الكثير من المنتجات المحلية من البقوليات وغيرها من المنتجات التي يمكن استيعابها أو استبدال المدخلات الصناعية التي تدخل ضمن الصناعات التحويلية.

وأفاد بأن هناك استعدادًا من مالكي المصانع والمستثمرين لاستيعاب المنتج المحلي، داعيًا المزارعين والمنتجين من أبناء المحافظة إلى الاهتمام بالمنتج المحلي ليكون منافسًا للمنتج الخارجي.

من جانب آخر، ناقش اجتماع موسع بمحافظة الضالع، الثلاثاء، ضم وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية، الدكتور رضوان الرباعي، والقائم بأعمال المحافظ، عبداللطيف الشغدري، آليات تنفيذ برنامج التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات في المحافظة.

وتناول الاجتماع الجوانب المتصلة بدعم وتشجيع المزارعين على التوسع في زراعة الحبوب والبقوليات بما يسهم في خفض فاتورة الاستيراد وتحقيق الأمن الغذائي.

وأكد الوزير الرباعي اهتمام قيادة الوزارة ودعمها للجهود الهادفة إلى الارتقاء بأداء القطاع الزراعي، والتوسع في مشاريع إنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي، وخفض تكاليف الإنتاج بالاعتماد على المنتج المحلي بدلاً من الاستيراد من الخارج.

وشدد على ضرورة إحلال المنتجات المحلية بدلاً من المنتجات المستوردة، إلى جانب استيعاب البقوليات والألبان وخامات الصناعات الغذائية من المدخلات الزراعية، لافتًا إلى أهمية تنفيذ مسح لبيانات المزارعين وتنظيمهم في مدارس حقلية، بما يتيح تقديم الإرشادات الزراعية المصاحبة لعمليات الزراعة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمزارعين.

من جانبه، أكد المحافظ الشغدري أن الضالع تشهد نقلة نوعية في الجانب التنموي، خاصة في القطاع الزراعي من خلال إنشاء السدود والحواجز المائية بتكلفة بلغت 500 مليون ريال، معظمها مبادرات مجتمعية، مؤكداً الحرص على تعزيز الجهود والتعاون لتبني مشاريع ومبادرات زراعية، وتوظيف الإمكانات لخدمة البرامج الزراعية، وفق خطوات مدروسة تلبي تطلعات المجتمع وتترجم توجهات القيادة في هذا الجانب.

وحث الجمعيات على الاستفادة من الآبار والحواجز الخاصة بالتعاونيات وتنظيف السدود واستصلاح الأراضي الزراعية، داعياً وزارة الزراعة إلى الإسهام في إعداد الخطط مع قيادة المحافظة ليسهل تنفيذها بما يسهم في تعزيز التنمية الزراعية وتحفيز المزارعين لدعم المبادرات المجتمعية.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 119 | السبت 24 محرم 1447هـ | 19 يوليو 2025م

جهود متواصلة لتحويل اليمن إلى مركز إقليمي لإنتاج وتصدير البذور

بذور البطاطس المحلية

من الاكتفاء الذاتي إلى التصدير

يحكي المزارع أحمد صالح سران جزءاً من تفاصيل حياته مع زراعة البطاطس في قاع البون بمحافظة عمران شمالي اليمن، والتحديات التي تواجه زراعة هذا المحصول.

ويقول سران في حديثه لصحيفة "اليمن الزراعية" إنهم كمزارعين كانوا يعتمدون بشكل كبير في البداية على الأنواع المستوردة، وخصوصاً ما يتم استيراده من دول أوروبية، مشيراً إلى أن البذور المستوردة لا تدوم طويلاً، وكانت تتأثر بسرعة بالأمراض، كما أن تكلفتها كانت مرهقة.

الوضع تغير الآن مع المزارع سران، لاسيما بعد الاعتماد على البذور المحسنة من الإنتاج المحلي، والتي تمتاز بأنها مقاومة كبيرة للأمراض، وتعطي إنتاجاً جيداً على مدى أكثر من موسم.

اليمن الزراعية- | الحسين اليزيدي

ويؤكد سران أن هذه البذور أثبتت كفاءتها من حيث الجودة والصلابة في وجه الظروف الصعبة، بل وتفوقت في بعض الأحيان على البذور المستوردة، لكنها تحتاج إلى رعاية واهتمام مستمر من المزارع، خاصة من حيث تسميد التربة والري المنتظم ومراقبة الآفات.

وعلى الرغم من هذا النجاح الزراعي، إلا أن المزارع سران - كغيره من المزارعين - يواجه تحديات كبيرة في تسويق محصوله، وهو ما يصفه بأنه أكبر عائق أمام تطور زراعة البطاطس.

ويوضح: "نُنتج كميات كبيرة، لكن تصريفها ليس سهلاً، لافتاً إلى أنهم يريدون أن يكون هناك جهات تضمن شراء المحصول، وهم يضطرون لبيع البطاطس في السوق، "مما يجعلنا تحت رحمة الأسعار المتقلبة والوسطاء"، داعياً إلى تفعيل الجمعيات والمصانع لتلتزم بشراء المحصول، وتفعيل الزراعة التعاقدية مع المزارعين."

من جانبه يتحدث المزارع أحمد البخراني من قاع جهران بمحافظة ذمار، وهو من الأوائل الذين بدأوا بزراعة البطاطس في المنطقة منذ عقود، عن تجربته قائلاً: "في الماضي، كانت زراعة البطاطس مزدهرة، وكانت الكميات المنتَجة تُباع بسهولة، حيث كانت الأسواق تستوعب كل ما نزرعه، أما اليوم، فقد تغيرت المعادلة، فرغم أن عدد المزارعين ازداد بشكل كبير، إلا أن السوق لم يعد كما كان، ولم يعد قادراً على استيعاب الإنتاج بنفس السلاسة".

ويرى البخراني أن التوسع في زراعة البطاطس يدل على وعي متزايد بأهمية هذا المحصول، وأنه يمثل خطوة إيجابية، لكن النجاح يتطلب تكاملاً في عناصر الإنتاج والتسويق. ويضيف: ما يجعلنا نتمسك بزراعة البطاطس هو النجاح في توطين البذور، إذ لم نعد نعتمد على المستورد كما في السابق. اليوم لدينا أصناف محلية كالأميرة والبراق، وهي بذور يمنية خالصة، أثبتت جودتها وقدرتها على التكيف مع بيئتنا، والأهم أنها خالية من المواد الكيميائية الضارة.

الغولي: سلاسل القيمة هي المفتاح لتحويل البطاط إلى مصدر دخل مستدام

الصعر: المزارع هو الحلقة الأضعف ويجب إنصافه لضمان الأمن الغذائي

علي ناصر أحمد: بذور البطاطس الوطنية صنعتها أيادٍ يمنية بتقنية الأنسجة

الضبيبي: تنوع اليمن المناخي يمنحها فرصة لتصبح سلة غذاء مستدامة

بدوره المزارع سليمان فهد احد مزارعي البطاطس في يريم يروي تجربته مع زراعة البطاطس بإيجابية رغم التحديات.

ويقول في حديثه لصحيفة "اليمن الزراعية": "أؤمن بأهمية البذور المحلية، وأعمل على تحسينها بشكل مستمر من خلال التجربة واختيار الأفضل"، منوهاً إلى أن البطاطس محصول له قيمة حقيقية، ومن خلاله يستطيع تأمين احتياجاته المعيشية، ويرى فيه مشروعاً زراعياً ناجحاً إذا تم الاهتمام به بالشكل الصحيح."

ويضيف: "التوسع في زراعة البطاطس ممكن، بل ضروري، لكنه لا ينجح بدون حل مشكلة التسويق.. نحن بحاجة إلى دعم حقيقي، سواء من الدولة أو من الجهات الخاصة، لدعم المزارع في تصريف إنتاجه وضمان استمرار العملية الزراعية بشكل مربح".

ويجمع المزارعون الثلاثة على أن زراعة البطاطس يمكن أن تتحول إلى مصدر دخل مستقر ومضمون إذا توفرت ثلاث ركائز أساسية: بذور محسنة ومتكيفة مع البيئة المحلية، بالإضافة إلى دعم فني وإرشادي منتظم للمزارعين، وتسويق منظم من خلال جمعيات تعاونية أو مصانع أو شركات زراعية تتكفل بشراء المحصول مباشرة.

تحول كبير

ويمثل محصول البطاطس واحداً من أهم المحاصيل النقدية التي يعوّل عليها الكثير من المزارعين اليمنيين في تحسين دخلهم المعيشي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن العدوان والحصار السعودي الأمريكي على بلادنا.

ومع أن زراعة البطاطس قد شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، خاصة من حيث الاعتماد على البذور المحلية المحسنة، إلا أن التحديات ما تزال قائمة وتشكل عائقاً أمام تحقيق أقصى استفادة ممكنة.

وعن أهمية سلاسل القيمة، يقول مدير مركز الجودة في الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس خالد الغولي، إن سلاسل القيمة لمحصول البطاطس تشير إلى جميع المراحل والعمليات التي يمر بها هذا المحصول منذ بداية إنتاجه وحتى وصوله إلى المستهلك النهائي، مع التركيز على القيمة المضافة في كل مرحلة.

ووفقاً للغولي، فإن هذه السلسلة تشمل أطرافاً فاعلة متعددة، منها المزارعون، الموردون، التجار، المصنعون، الموزعون، وأخيراً المستهلكون.

ويشرح الغولي أن مراحل سلسلة القيمة تبدأ من الزراعة، التي تتضمن تحضير الأرض واختيار البذور، ثم الزراعة والري والتسميد، يليها مكافحة الآفات والأمراض، وصولاً إلى الحصاد والتخزين الأولي، و تلي ذلك مرحلة التجميع والنقل، حيث يتم جمع المحصول وفرزه وتصنيفه حسب الجودة والحجم، ثم نقله إلى مراكز التوزيع أو المصانع.

أما المرحلة الثالثة فهي التصنيع، حيث تُحوَّل البطاطس إلى منتجات ذات قيمة مضافة مثل رقائق البطاطس، والبطاطس المجمدة، والبطاطس المهروسة، ومسحوق البطاطس، ونشا البطاطس، ثم تأتي مرحلة التوزيع والتسويق، التي تشمل بيع البطاطس الطازجة في الأسواق أو تصديرها، وتسويق المنتجات المصنعة من خلال المتاجر أو الإنترنت، وفي النهاية، تصل البطاطس ومنتجاتها إلى المستهلكين، سواء كانوا أفرادًا أو مطاعم أو مؤسسات غذائية.

ويشدد الغولي على أهمية تحليل سلاسل القيمة في تحسين الكفاءة، وتقليل الفاقد، وزيادة الإنتاجية، فضلًا عن زيادة دخل المزارعين عبر التصنيع والتعبئة، وتعزيز جودة المنتج من خلال ضبط معايير الجودة في كل مرحلة، وفتح فرص تصديرية جديدة، وربط المزارعين بأسواق أكثر ربحية. لكنه لا يغفل عن التحديات التي تعترض هذه السلاسل في اليمن، مثل التقلبات السعرية الناتجة عن العرض والطلب، وضعف البنية التحتية للنقل والتخزين، ونقص التكنولوجيا في بعض المناطق، وتأثيرات التغير المناخي.

ويشير إلى أن تجارب دولية ناجحة في هذا المجال، مثل هولندا التي تُعد من أكبر مصدري البطاطس باستخدام تقنيات زراعية وتصنيعية متقدمة، والولايات المتحدة التي تنتج كميات ضخمة من البطاطس المجمدة والرقائق، ومصر التي تُعتبر من أكبر منتجي البطاطس في أفريقيا والشرق الأوسط وتصدر كميات كبيرة منها إلى أوروبا.

ويرى أن سلسلة القيمة هي منظومة متكاملة تهدف إلى تعظيم الفائدة الاقتصادية من

المحصول عبر تحسين كل مرحلة من مراحل الإنتاج حتى الاستهلاك، لافتاً إلى أن هذا القطاع يواجه تحديات رئيسية تبدأ من تكدس المنتج وصعوبة التسويق، حيث يشكو المزارعون من فائض غير مصروف في الأسواق، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتراجع العائد الاقتصادي.

ويواصل الغولي حديثه بالقول: "تُعد الصناعات التحويلية أحد أكبر التحديات، حيث تفتقر المصانع المحلية إلى القدرة على تحويل البطاطس إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية"، مبيناً أنه في الوقت نفسه، تواجه البلاد صعوبات في التصدير بسبب المعايير الصحية الصارمة للأسواق العالمية، ومنافسة المنتجات المستوردة، وانتشار الأمراض النباتية مثل العفن البني، فضلاً عن التغيرات المناخية التي تؤثر على جودة المحصول".

ويضيف الغولي أن غياب التنسيق بين الجهات المعنية وافتقار السياسات الموحدة يجعل من الصعب تنظيم الإنتاج والتسويق، مشيراً إلى الحاجة العاجلة لعقد ورش عمل وتشبيك بين المزارعين والمصنعين والمصدرين.

ورغم هذه التحديات، تمتلك بلادنا -بحسب الغولي- فرصاً تصديرية واعدة؛ فالبذور اليمنية التي تُنتج من الأجيال الأولى إلى الرابعة تفوق جودة البذور المستوردة في كثير من البلدان، وتُنتج باستخدام تقنيات متطورة مثل زراعة الأنسجة والري بالتنقيط.

ويستهدف اليمن أسواقاً مثل: [السعودية، عُمان، أفريقيا، وشرق آسيا]، نظراً للطلب المتزايد على بذور مقاومة للجفاف، إلا أن هناك تحديات تصديرية تتمثل في المنافسة غير العادلة، والقيود اللوجستية، والمتطلبات الصحية الدولية.

وفي هذا السياق، تتبنى الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس خطة وطنية لتوسيع الإنتاج إلى 7–9 آلاف طن سنوياً، وإنشاء مخازن مبردة، وتطوير أصناف جديدة بالتعاون مع الجامعات اليمنية، كما تسعى لتحويل اليمن إلى مركز إقليمي لإنتاج وتصدير البذور، ما يوفر للبلاد مليوني دولار سنوياً كانت تُنفق على الاستيراد.

دور هام للجمعيات الزراعية

وعلى صعيد متصل، يؤكد رئيس جمعية عمران الزراعية، الأستاذ حسين محمد الصعر، أن الجمعية التي تأسست عام 1988م استطاعت أن تكون أنموذجاً للجمعيات المجتمعية الرائدة في خدمة المزارعين والمزارعات، مشيراً إلى أن عدد المساهمين والمساهمات في الجمعية يبلغ نحو 310 أشخاص، منهم 40% من النساء، ومعظمهم من العاملين في القطاع الزراعي.

ويوضح الصعر أن الجمعية توزع أرباحها السنوية على المساهمين بانتظام، مؤكداً أن ذلك يعكس استقرار أدائها الاقتصادي والاجتماعي، ويعزز الثقة بين الجمعية وأعضائها.

ويقول إن الجمعية بدأت نشاطها في مجال بذور البطاطس منذ عام 1999م، حيث أنشأت في المرحلة الأولى خمس ثلاجات بسعة تخزينية تراوحت بين 500 و680 طناً، فيما شهدت المرحلة الثانية عام 2007م إنشاء خمس ثلاجات إضافية بسعة تتراوح بين 500 و700 طن، وهو ما رفع من قدرتها التخزينية والإنتاجية بشكل ملحوظ، مشيراً إلى أن البطاطس يُعد من المحاصيل الاقتصادية الهامة في اليمن، ويحتل المرتبة الثانية بعد القمح من حيث الأهمية عالمياً، مؤكداً أن لهذا المحصول قيمة مضافة كبيرة كونه يدخل في العديد من الصناعات الغذائية مثل «الشبس»، إلى جانب أهميته الغذائية كمصدر غني بالنشويات ومكون رئيسي في كثير من الأطباق اليمنية.

ويلفت إلى أن إنتاج البطاطس في اليمن يشغل آلاف الأيدي العاملة في المزارع والأسواق والمحال التجارية، لافتاً إلى أن الهضبة الممتدة من قاع البون في عمران حتى قاع الحقل في يريم تمثل بيئة مثالية لإنتاج أفضل أنواع تقاوي البطاطس، مما يمنح اليمن فرصة كبيرة لتصدير بذور البطاطس إلى الدول العربية والخليجية، فضلاً عن بطاطس المائدة.

ويؤكد أن الجمعية منذ تأسيسها حملت على عاتقها خدمة المزارعين، فهي توفر لهم بذوراً ذات نوعية ممتازة مقاومة للأمراض والآفات، عالية الإنتاجية والجودة، وموفرة للمياه، ولا تأخذ منهم أي مبلغ عند شراء البذور من الجمعية، كما تقدم لهم خدمات فنية وإرشادية متكاملة عبر مهندسين ميدانيين يزورون الحقول الزراعية قبل الموسم وأثناءه وبعده، لفحص التربة والمنتج وضمان سلامته وجودته.

ويشير إلى أن الجمعية تشتري من المزارعين المتعاقدين البذور بأسعار مناسبة، موضحاً أن الجمعية تسدد لهم نصف المستحقات عند استلام الكميات والبقية عند انتهاء عملية الاستلام، وأحياناً قد يتأخر السداد عدة أسابيع بسبب الظروف المالية، مؤكداً أن الجمعية تتحمل المسؤولية إلى جانب المزارعين عند تعرض المحاصيل لأي كوارث طبيعية مثل الضريب أو البَرَد أو الأمراض خلال موسم الأمطار، معتبراً أن المزارع هو «الحلقة الأضعف في السلسلة الزراعية» ويجب أن يحظى بالدعم الكامل.

وفي ختام تصريحه، يشير رئيس الجمعية إلى أن الجمعية تخطط للتوسع مستقبلاً في إنشاء ثلاجات جديدة لاستيعاب كميات أكبر من البذور، والتوسع في زراعة الأراضي الخام، مؤكداً أن الجمعية كانت من أوائل الداعمين لوقف الاستيراد والاعتماد على المنتج المحلي.

ويدعو الصعر إلى النظر بعين الرحمة والإنصاف إلى المزارع الذي يبذل الجهد ويتكبد تكاليف الإنتاج، بينما يذهب الربح الأكبر إلى التجار والوسطاء، مؤكداً أن إنصاف المزارع هو أساس النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي.

من جانبه، يقول رئيس قسم المبيعات والتسويق في المركز الأول لإنتاج بذور البطاطس علي ناصر أحمد إن البطاطس تُعد من أهم المحاصيل الاقتصادية في اليمن، كونها تحقق عائداً مادياً كبيراً للمزارعين، وتسهم في توفير فرص العمل وتحسين معيشة العاملين في القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به.

ويرى أن البطاطس أصبحت المحصول الوحيد الذي ينافس شجرة القات من حيث الدخل النقدي، مشيراً إلى أن الإنجاز الوطني المتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي من بذور البطاطس وفر مئات الملايين من الدولارات التي كانت تذهب للاستيراد من الخارج، وساعد في الحفاظ على العملة الصعبة واستقرار أسعار الصرف، وأيضاً الحفاظ على الأراضي اليمنية من الآفات والأمراض التي كانت دخيلة على بلادنا من خلال البذور المستوردة.

ويوضح أن التنوع المناخي في اليمن مكّن المزارعين من زراعة البطاطس طوال العام في ثلاثة مواسم رئيسية، وهي: [الموسم الربيعي في صنعاء، عمران، ذمار، يريم، صعدة]، و [الموسم الصيفي في صنعاء، ذمار، عمران، المرتفعات الوسطى]، و[الموسم الشتوي في البيضاء، مأرب، الجوف، شبوة، وسيئون].

ويشير إلى أن المركز الأول عمل على إنتاج أصناف وطنية من بذور البطاطس بالتعاون مع الشركة العامة للبطاطس بأياد يمنية 100% بتقنية الأنسجة، وهي: «دايمنت، أميرة، براق، ميفا»، مبيناً أنها أصناف ذات إنتاجية عالية وجودة ممتازة، ومقاومة للأمراض وتناسب جميع البيئات الزراعية، في حين أن الأصناف المستوردة سابقاً تسببت في انتقال أمراض وفيروسات إلى الأراضي الزراعية في بعض مناطق يريم وعمران، وجعلتها غير صالحة للزراعة.

ويتطرق ناصر إلى أبرز التحديات التي تواجه زراعة البطاطس، موضحاً أن أهمها شح المياه، وغياب الإرشاد الزراعي، وارتفاع تكاليف المدخلات، وانتشار الغش في إنتاج البذور نتيجة غياب الرقابة على بعض المكاثرين غير المؤهلين للإكثار والإنتاج ولا تنطبق عليهم المواصفات. كما أشار إلى أن الظروف الأمنية والاقتصادية زادت من معاناة المزارعين والمستهلكين على حد سواء.

وحول دور المركز الأول، يؤكد ناصر أن المركز، منذ تأسيسه مطلع التسعينيات، يؤدي دوره الوطني في تحقيق الأمن الغذائي من خلال إنتاج بذور عالية الجودة وتغطية احتياجات المزارعين طوال العام.

ويقول إن المركز، في أواخر موسم 2023، اتخذ قراره بالوقوف مع الاكتفاء الذاتي والبدء بالعمل عليه، مقدماً مصلحة البلاد على مصالحه الشخصية، فكان رديفاً للشركة العامة في العمل الدؤوب، ووفّر احتياجات السوق المحلي من البذور دون الاعتماد على الاستيراد الخارجي، دعماً للاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات.

ويضيف أن المركز فاز العام الماضي بالمركز الثالث عالمياً في مؤتمر صناعة البطاطس المنعقد في أستراليا، معتبراً هذا التكريم فخراً لليمن والدول العربية، إلى جانب تكريمه محلياً من قبل وزارة الزراعة عدة مرات تقديراً لجهوده.

ويشير ناصر إلى أن المركز يواصل هذا العام إنتاج بذور وطنية بأحدث التقنيات، مع التوسع في البنية التحتية، وزيادة السعة التخزينية، وتقييم أصناف جديدة بالتنسيق مع الهيئة العامة للبحوث الزراعية. كما أكد أن المركز يقدم خدمات متكاملة للمزارعين تشمل المعدات الزراعية، والأسمدة، والمبيدات، ومضخات الطاقة الشمسية، وخدمات الإرشاد الزراعي، والتسهيلات في التعاقد، إلى جانب دعم الباحثين وطلاب الجامعات، مؤكداً على أهمية قيام وزارة الزراعة بدورها في تنظيم الأسواق، والرقابة على جودة البذور، وفتح قنوات تسويق محلية وخارجية لتشجيع المنتج الوطني، معتبراً أن النهوض بالقطاع يتطلب تكاملاً بين الدولة والمزارعين والمستثمرين والمستهلكين.

وأعلن للمزارعين أن البذور متوفرة في المركز، وبإمكانهم زيارة المركز في أي وقت للشراء المباشر أو الحجز، فالكميات متوفرة لتغطية احتياجاتهم سواء لهذا الموسم أو للموسم القادم.

قطاع واعد

أما الأكاديمي والخبير الزراعي الدكتور منصور الضبيبي، فيرى أن البطاطس في اليمن تمثل قطاعاً واعداً، لكنها تواجه تحديات مناخية ومعيشية معقدة، مبيناً أن تقلبات المناخ، وارتفاع درجات الحرارة، والفيضانات، والجفاف تؤثر بشكل مباشر على الأراضي الزراعية وتقلل من الإنتاجية، كما أن التوسع العمراني وزراعة القات ينتزعان الأراضي من المحاصيل الغذائية.

ويوضح أن هذه التحديات تتزامن مع ضعف القوة الشرائية وتدني أسعار المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى تراجع ربحية المزارعين وقدرتهم على الاستمرار.

رغم كل ذلك، يرى الضبيبي أن اليمن يمتلك تنوعاً مناخياً استثنائياً يمنحها ميزة تنافسية كبيرة، فمع وجود أكثر من 14 نطاقاً مناخياً، يمكن زراعة البطاطس ومحاصيل أخرى على مدار العام، لافتاً إلى أن هذا التنوع يفتح آفاقاً واسعة للإنتاج المستمر والتصدير، ليس فقط للبطاطس، بل لمحاصيل مثل الطماطم والبصل والبن والعنب والمانجو والرمان والتفاح والحمضيات.

ويرى الدكتور الضبيبي أن الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس تُعد نموذجاً رائداً في هذا المجال. فبفضل تقنياتها المتقدمة مثل الزراعة النسيجية وإنتاج الشتلات المعقمة، وقدرتها على إنتاج ميكرونباتات خالية من الأمراض، أصبحت نقطة انطلاق نحو إنتاج زراعي صحي.

وللشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس تميز في الإنتاج القوي المقاوم للأمراض، إضافة إلى إنتاج أصناف جديدة مستوردة تتم تجربتها حالياً لمقاومة الحرارة والأمراض.

وتُطلق الشركة أيضاً برنامج الشتلات لدعم المزارعين بشتلات محسنة وبرامج تدريبية حول التسميد والري والمكافحة المتكاملة للآفات. وتسعى الشركة لزيادة إنتاجيتها وتوسيع نشاطها إلى التصنيع، بالتعاون مع مؤسسات بحثية وتنموية محلية ودولية.

ويؤكد الضبيبي على ضرورة استخدام التقاوي المعتمدة، وتحسين خصوبة التربة، وتطبيق نظم ري فعالة مثل الري بالتنقيط، والمكافحة المتكاملة للآفات، والزراعة على خطوط ومصاطب، والحصاد والتخزين السليم. كما يشير إلى أهمية تحسين السياسات الزراعية لتوفير حوافز مالية، وتسهيلات ائتمانية، وتشجيع الصناعات التحويلية القائمة على البطاطس.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 119 | السبت 24 محرم 1447هـ | 19 يوليو 2025م

مدير فرع مكتب الزراعة بمديرية يريم المهندس عبد القوي السالمي في حوار مع "اليمن الزراعية":

المزارعون يتجهون إلى زراعة الحبوب والبقوليات بالإضافة إلى إنتاج البطاطس باعتباره المحصول الأكثر تسويقًا في المديرية

أكد مدير فرع مكتب الزراعة بمديرية يريم المهندس عبد القوي السالمي أن المزارعين في المديرية يتجهون إلى زراعة الحبوب والبقوليات بالإضافة إلى إنتاج البطاطس باعتباره المحصول الأكثر تسويقاً.
وقال في حوار خاص لصحيفة "اليمن الزراعية" إنهم يسعون لتشجيع ومساندة إنشاء السدود والخزانات والحواجز بهدف سد احتياجات الري الزراعي في بعض المناطق.
وأشار إلى أن الزراعة التعاقدية قوة دافعة للجمعيات والمزارعين، وأصبحت مشروعاً قومياً ووطنياً للإنتاج والتسويق.

حاوره مدير التحرير

نسعى لتشجيع ومساندة مبادرات إنشاء السدود والخزانات والحواجز بهدف سد احتياجات الري الزراعي في المديرية

خلال عام 1446هـ تم النزول وعمل اللقاءات المجتمعية، وتم الخروج بتوقيع وثيقة مجتمعية تحرّم وتجرّم البناء في الأراضي الزراعية

الزراعة التعاقدية أصبحت قوة دافعة للجمعيات والمزارعين ومشروعاً قومياً ووطنياً للإنتاج والتسويق

■ **بداية حبذا لو تعطونا نبذة عن أبرز المقومات الزراعية والموارد الاقتصادية التي تمتلكها مديرية يريم؟**

تتمتع مديرية يريم بعدد من المقومات، أولها ما منّ الله به على مناطق الجمهورية، والمتمثل في خصوبة التربة وتنوع المناخ، بالإضافة إلى توفر نسبي للموارد المائية، وبالتالي، فإنه بإمكاننا زراعة جميع المحاصيل، وفي مقدمتها محاصيل الحبوب.

أما ثاني المقومات الزراعية في الوقت الحالي فهو توجهات وتوجيهات القيادة الحكيمة، ممثلة بالسيد القائد عبد الملك بن بدر الدين الحوثي -يحفظه الله- وقيادتنا السياسية، وقيادات وزارة الزراعة والجبهة الزراعية، للاهتمام بالجانب الزراعي، وقد نتج عن ذلك عوامل أهمها تفعيل الثروة البشرية باعتبارها أهم الموارد الاقتصادية في أي بلد.

■ **ما هي الأودية التي توجد في المديرية والقيعان؟**

توجد عدد من الأودية في عزل ومناطق المديرية، أهمها ما يلي:

• في منطقة قاع الحقل أودية، بني منبه، وادي المنزل، وادي كتاب، وادي الحصين، أودية عراس، وادي رعين، وادي سنفان، أودية بني مسلم وأهمها وادي الساري، وأودية عزلة خودان وأهمها وادي حوار الذي يشتهر بزراعة البن، وأودية بني عمر وأهمها وادي خيران.

■ **ما أبرز المحاصيل الزراعية التي تزرع في المديرية؟**

القمح، البطاطس، الشعير، الذرة الرفيعة والشامية، ومحاصيل البقوليات وأبرزها محصول الفاصوليا ويليه العتر، العدس، القلاء، الحلبة، ومحصول البن، ونسبة قليلة من محاصيل الفاكهة.

■ **يريم تشتهر بزراعة البطاط.. حدثنا عن زراعتها، وماهي المميزات التي تمتاز بها عن غيرها؟**

تحتل مديرية يريم مرتبة عليا في إنتاج البطاطس ضمن مناطق زراعة البطاطس، أو ما يُطلق عليه "حزام زراعة البطاطس" في محافظات الجمهورية، ومن بينها قاع الحقل يريم بمحافظة إب، وقاع جهران بمحافظة ذمار، وقاع البون بمحافظة عمران.

ويُعد البطاطس محصولاً استراتيجيًا وله مساهمة كبيرة في تحسين الجانب الاقتصادي سواء على المستوى الفردي للمزارع أو على المستوى الجماعي أو القومي.

■ **هل لديكم احصائيات بالمساحات وكميات الإنتاج من المحاصيل الزراعية؟**

حصل توسع ملحوظ، خصوصاً في الحبوب، خلال السنوات الخمس الأخيرة، ولدينا إحصائيات تقريبية، فمثلاً، أصبحت مساحة القمح تفوق 3000 هكتار، والذرة الرفيعة والشامية حوالي 2000 هكتار، والبطاطس تقريباً 2200 هكتار، والبقوليات 1100 هكتار، والبن 180 هكتار، والشعير 750 هكتار، كما تتراوح إنتاجية الحبوب بين 2.5 إلى 4.5 طن للهكتار.

■ **حدثنا عن مشروع التوسع في المديرية؟**

بدأنا بتحقيق خطوات ملموسة على أرض الواقع ومواكبة المرحلة لاستغلال وتوجيه المساحات الزراعية لزراعة المحاصيل ذات الأولوية، كما نسعى لاستكمال وتحديث وتصحيح قاعدة بيانات متكاملة، من خلال تكاتف جهود الجميع، سواء من قيادات وأعضاء السلطة المحلية والتعبئة أو الكوادر الزراعية والجمعيات والقيادات المحلية والمجتمعية، بالإضافة إلى تفعيل الأراضي الصالحة وغير المزروعة.

كل ذلك يسهم في تسهيل وضع الخطط وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بسد الفجوة الغذائية وخفض فاتورة الاستيراد.

■ **تمتاز يريم بزراعة الذرة والبقوليات ويمكن أن تكون مخزناً لبذور البقوليات.. حدثنا عنها، وماهي البيئة التي تمتاز بها؟**

لله الحمد والشكر، تتوفر كل المقومات لذلك، فبالإضافة إلى توفر المناخ المناسب، وتعدد المناخ، وخصوبة التربة، تحركت عجلة الإنتاج بسبب توفر المقومات، وضمان السوق، وبالتالي يمكن أن تكون مخزناً لبذور الحبوب والبقوليات.

■ **ماهي رؤيتكم للاستفادة من الميزة النسبية للمديرية في زراعة البقوليات والذرة؟**

بفضل الله، وبحسب المؤشرات، يمكن القول بأن يريم مؤهلة لتكون ضمن أولى مناطق انتاج الحبوب وأنواع والبقوليات، وفق الميزة النسبية، أو الميزة المطلقة.

■ **حدثنا عن الجمعيات التعاونية الزراعية وأهميتها في النهوض بالقطاع الزراعي؟ وماذا بشأن الجمعيات في المديرية؟**

تمثل الجمعيات التعاونية الزراعية رافدًا مهمًا للاقتصاد المجتمعي وللتنمية المحلية بشكل عام.

وبالنسبة للجمعية في المديرية، كانت مديرية يريم من المديريات السباقة في جانب الجمعيات، تنفيذًا لتوجيهات القيادة، وبدأ المجتمع يلمس خدمات الجمعية في الجوانب ذات الأولوية، وأهمها دعم وتشجيع إنتاج محاصيل الحبوب والبقوليات، ثم المتابعة وتسويق المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى خدمات أخرى.

ولا تزال جهود السلطة المحلية ومكتب الزراعة والجهات ذات العلاقة تركز على تعزيز أداء الجمعية، وتفعيل دورها، وتهيئة المناخ لتمكينها من أداء الدور المناط بها.

■ **ماذا عن نسبة المبادرات المجتمعية في المديرية؟ كيف تنظرون إلى أهميتها بشكل عام؟ وكيف تجدون تفاعل المجتمع معها؟**

قطعت يريم شوطًا كبيرًا في المبادرات المجتمعية -بفضل الله- وبتعاون قيادات السلطة المحلية المتعاقبة، وما قامت به إدارة المبادرات المجتمعية في المديرية مع مكتب الزراعة وجهود المخلصين من قيادات المجتمع.

ومنذ عام 2020، تم تحقيق عدد كبير من المبادرات في جميع القطاعات، ومنها على سبيل المثال: أولًا، ثورة في إنشاء المنشآت المائية في المديرية، حيث تم بناء 6 سدود حميرية أثرية عملاقة ذات سعة تخزينية كبيرة، حوّلت مناطقها من مناطق مطرية تُزرع موسمًا واحدًا إلى مناطق تُزرع موسمين على الأقل، بالإضافة إلى أكثر من 45 منشأة مائية أخرى (كرفانات، خزانات، برك)، والعدد في تزايد مستمر في جميع المجالات. فعلى سبيل المثال، تم تحقيق عدد من المبادرات خلال عام 1446هـ، منها:

• في الجانب الزراعي: إنشاء منشآت ري واستصلاح وحماية وتأهيل الأراضي، حوالي 32 مبادرة.
• في مجال الطرق: 41 مبادرة.
• في مجال التعليم: 5 مبادرات لتأهيل وإنشاء مدارس.
• في مجال الصحة: مبادرتان.
• وفي مجال المياه وشبكات الصرف الصحي: 9 مبادرات.

وتتمثل أهمية المبادرات المجتمعية في مديرية يريم وفي المجتمع اليمني بأكمله في أنها تعزز روح التكاتف، وتترجم عزيمة المجتمع في تغطية الاحتياجات الملحة، بالإضافة إلى أهميتها في الحد من الهجرة الداخلية، بل وتشجيع الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف.

■ **تُعد المياه الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع الزراعي، فما هو واقعها في مديرية يريم؟**

نعم، تتوفر نسبة قليلة من مصادر الري مثل الآبار الارتوازية والسطحية، كما أن هناك نسبة قليلة أيضاً من المنشآت الأخرى؛ لذلك، نسعى بكل جهودنا لتشجيع ومساندة مبادرات إنشاء السدود والخزانات والحواجز بهدف سد احتياجات الري الزراعي في بعض المناطق، وتغذية المياه الجوفية في مناطق أخرى من المديرية.

■ **الزحف العمراني سرطان يلتهم الأراضي الزراعية في يريم.. ضعنا في واقع هذا الزحف، ما أسبابه ومخاطره؟**

خلال العقود الماضية، انتشر وباء التباهي بالبناء في الأراضي الزراعية كثقافات مغلوطة وتقاليد سيئة كادت أن تلتهم الأراضي الزراعية في الوديان.. هذا الواقع بحد ذاته يُعتبر السبب الأول والخطر الأكبر، بالإضافة إلى ضآلة الخدمات في المناطق غير الصالحة للزراعة مثل الطرق.

■ ما هي الإجراءات التي اتخذتموها للحد من الزحف العمراني؟

أول إجراء تم اتخاذه كان تكثيف حملات التوعية المجتمعية، ثم النزول الميداني إلى الوديان وإيقاف البناء بمجرد الشروع فيه، بتكاتف وتنسيق السلطة المحلية، الزراعة، الأشغال، والأمن.

وخلال عام 1446، تم النزول واللقاءات المجتمعية، وتم الخروج بتوقيع وثيقة مجتمعية تحرّم وتجرّم البناء في الأراضي الزراعية. هذه الوثيقة حدّدت عقوبات على من يخالفها، منها إزالة البناء وفرض غرامات تأديبية يتم توريدها إلى صندوق القرية المستهدفة.. كان ذلك بفضل الله وجهود المخلصين، ومن بينهم قيادة السلطة المحلية ممثلة بمدير عام المديرية وأمين عام الاتحاد التعاوني الزراعي، حيث كان لهما الدور الأبرز في المساندة والتشجيع والمتابعة، وقد استهدفت الوثيقة 6 عزل من المديرية، وأكثر من 33 قرية.

■ انتشار زراعة القات يُعد من التحديات والظواهر السلبية التي تؤثر على زراعة المحاصيل الأساسية ومنها الحبوب.. حدثنا عنها في يريم ؟.

معظم العزل والوديان في المديرية لا تعرف زراعة القات مطلقًا، أما في مناطق زراعة القات في الفترة الحالية فقد بدأت زراعته تتلاشى في الأراضي الجديدة، إلا بنسب قليلة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائد المادي.

ومع ذلك، لم تتوقف جهودنا في التوعية المجتمعية بمخاطر زراعة القات ونشر تجربة الزراعة البينية، بالإضافة إلى خطوات عملية لزراعة البن كبديل استراتيجي للقات.

■ القيادة الثورية تحث بشكل دائم على أهمية حصاد مياه الأمطار بالشكل الصحيح.. ما الذي تقومون به لتنفيذ هذه التوجيهات؟

حصاد مياه الأمطار تكمن أهميته في تغطية احتياجات الري الزراعي وتغذية المياه الجوفية، وهذا يدفعنا للعمل في مسارين: المسار الأول هو متابعة وتوعية وترتيب المجتمعات لتنفيذ مبادرات المنشآت المائية، والمسار الثاني هو متابعة الجهات المعنية لتقديم الدعم التشجيعي لهذه المبادرات في وقتها، خاصة أن تنفيذ ودعم مبادرات حصاد مياه الأمطار وحماية الأراضي واستصلاحها له فترة مثالية تبدأ مع دخول فصل الشتاء.

■ ما هي استعداداتكم لموسم الأمطار؟

الاستعداد المسبق قبل دخول موسم الأمطار يشمل تفعيل مبادرات المنشآت المائية مثل السدود، الحواجز، والخزانات، وكذلك تفعيل مبادرات حماية الأراضي وإصلاح المجانب والمجاري والسيول وتأهيل المدرجات الزراعية، إضافة إلى الاستعداد لموسم الأمطار سواء في مناطق الزراعة المطرية أو المروية.

■ كم يبلغ عدد السدود والحواجز والخزانات والبرك في المديرية؟

يبلغ عدد السدود والحواجز القائمة حتى الوقت الحالي 8 سدود وحواجز، و6 أخرى جار تنفيذها، كما يبلغ عدد الخزانات والكرفاناتً والبرك أكثر من 70 خزانًا وبركة قائمة، وهناك أعداد كبيرة جار تنفيذها.

■ ظاهرة الحفرً العشوائي للآبار انتشرت في المجتمع اليمني وأصبحت تنذر بكارثة بيئية.. ما واقعها في مديرية يريم؟

الوضع في مديرية يريم إيجابي، خصوصاً خلال السنوات الست الأخيرة، بعكس ما كان عليه في السابق. وكان لخطط وقرارات قيادة المحافظة وهيئة الموارد المائية ومكتب الزراعة بالمحافظة دور كبير في الحد من الحفر العشوائي، وقد تم تنفيذ هذه القرارات بحزم ومسؤولية من قبل الجهات المعنية مثل السلطة المحلية والجهات القضائية والأمنية، وبتعاون القيادات المحلية. ومع ذلك، لا يزال هناك احتياج للحفر في بعض المناطق وزيادة عدد الآبار في مناطق أخرى.

حدثنا عن الارشاد الزراعي وأهميته وماحققته إدارة الإرشاد في مكتب الزراعة بمديرية يريم ؟

الإرشاد الزراعي هو ركيزة وعماد النهضة الزراعية، وبفضل الله وعونه، وبفضل جهود المخلصين، حققنا إنجازات كبيرة في مجال الإرشاد الزراعي أحدثت تغييرات ملموسة يمكننا أن نتباهى بها. وفي إطار مشاركتنا في جبهة الوعي التنموي والزراعي، قمنا بالعديد من التحركات التي لا يسع المجال لحصرها، ومنها على سبيل المثال: بعد استقطاب وتفعيل الكوادر الزراعية المتخصصة، حيث لدينا أكثر من 13 مهندساً، نفذنا 7 مدارس حقلية خلال الموسم الفائت استفاد منها حوالي 160 مزارعاً، و6 مدارس حقلية خلال الموسم الحالي تضم 150 مزارعاً. كما نقوم بمتابعة المزارعين بطرق فردية وجماعية من خلال النزول الميداني، والاتصال والتواصل، ومن خلال الجلسات الإرشادية، حيث نفذنا منذ بداية الموسم حوالي 72 جلسة إرشادية استفاد منها حوالي 1250 مزارعاً، بالإضافة إلى الحقول الإيضاحية والأمسيات الزراعية، ومساندة الجمعيات فيما تقدمه للمزارعين في نطاقها، ابتداءً من عمليات ما قبل الزراعة إلى ما بعد الحصاد. كل ذلك يتم بجهود ذاتية، ومهما قدمنا في جانب الإرشاد الزراعي لا نزال نشعر بعدم الرضا عما قدمناه، لأننا كل يوم نكتشف الحاجة إلى مزيد من تفعيل جانب الإرشاد الزراعي.

■ يعد التسويق الزراعي حلقة مهمة في سلسلة العمليات الزراعية، لو تحدثنا عن أهميته وكيف يمكن تفعيل هذه الحلقة الهامة.

نتحدث عن أهمية التسويق من خلال الواقع وليس كإطار نظري، فقد كانت مشكلة التسويق خلال السنوات الماضية تمثل عقبة أمام المزارع، إذ اتجه المزارعون في المديرية إلى إنتاج البطاطس باعتباره المحصول الأكثر تسويقًا، وأدى ذلك إلى توجه الأغلبية نحو زراعة البطاطس، مما تسبب في زيادة العرض مقابل انخفاض الطلب، فأصبحت الخسارة أكبر نتيجة ارتفاع التكاليف وانخفاض العائد.

ولكن مع بزوغ برنامج زراعة الحبوب والبقوليات وضمان تسويقها، توسعت زراعة الحبوب والبقوليات، مما ساهم في تحقيق توازن بين الإنتاج والتسويق.

ويمكن تفعيل التسويق الزراعي من خلال تقليص استيراد أي منتجات يتم إنتاجها محليًا، بالإضافة إلى تكثيف التوعية والإرشاد الزراعي في مراحل الإنتاج وما بعد النضج والحصاد.

■ تسعى قيادة وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية للتوسع في الزراعة التعاقدية والتي تعد أحد الأساليب التسويقية الحديثة.. ما رؤيتكم لتنفيذ هذه الاستراتيجية؟

تُعد الزراعة التعاقدية من أهم الأساليب التسويقية وأكثرها نجاحاً من الناحية العملية.

لقد لمسنا فوائدها في المديرية من خلال إحداث تغييرات إيجابية في الواقع الإنتاجي، خاصة في مجال الحبوب والبقوليات، وذلك بفضل الله وتوجيهات القيادة الحكيمة والمخلصين، وبجهود المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب.

أصبحت الزراعة التعاقدية قوة دافعة للجمعيات والمزارعين، وإذا تعمقنا في أهميتها وفوائدها التي لاحظناها على أرض الواقع، نجد أنها تمثل سلسلة متكاملة في تغيير مفاهيم آليات الإنتاج والتسويق.

أولاً: تعزز الثقة بين المزارع، باعتباره عمود التنمية، وبين الجهات المعنية سواء جمعيات أو مؤسسات أو غيرها.

ثانياً: سهلت للمزارع فهم الدورات الزراعية والمبادلة بين المحاصيل، والمقارنة بين المحاصيل من حيث الجدوى.

ثالثاً: سهلت وصول المرشدين الزراعيين إلى المزارع، وسهلت قبول المزارع للمرشدين الزراعيين.

رابعاً: لعبت دوراً في التوجه نحو زراعة المحاصيل الأساسية والتوسع فيها، بالإضافة إلى تجربة الزراعة البينية، مما ساهم في تحشيد المجتمع لاستصلاح الأراضي والمنافسة في توفير مصادر الري.

خامساً: الزراعة التعاقدية تعني ضمان توفير السوق للمنتج، وأحياناً تساهم في توفير المدخلات، وبالتالي تحفز على التوسع في الزراعة والإنتاج، والانتقال من محصول إلى آخر.

وبناءً على ما ذكرت، فإن الزراعة التعاقدية لم تعد مجرد فكرة أو برنامج تسويقي فحسب، بل أصبحت مشروعاً قومياً ووطنياً للإنتاج والتسويق.

■ وماذا عن واقع الثروة الحيوانية التي تعتبر الجزء الآخر من القطاع الزراعي؟ وما هو دوركم في تنميتها والحفاظ عليها؟

واقع الثروة الحيوانية في المديرية لا يزال متدنيًا، ولم نلحظ تحسنًا، إن لم يكن هناك تناقص، سواء في المواشي مثل الأبقار والأغنام والماعز أو الدجاج البلدي، وذلك لعدة أسباب، أهمها انتشار الأوبئة والأمراض ونفوق أعداد كبيرة أحيانًا، بالإضافة إلى قلة الوعي لدى المربين بأهمية الإبلاغ عن الأمراض أو أخذ الأدوية اللازمة، فعندما ينتشر مرض ما، يعتبره المربي مشكلة عابرة ستزول، وفعلاً يزول المرض بعد نفوق نصف القطيع. وهناك سبب ثالث وهو نقص المراعي في بعض المناطق.

أما دورنا، فنقوم بعدة خطوات عملية لتحقيقه، أهمها أولاً تفعيل وزيادة عدد فرسان وعمال صحة الحيوان في جميع العزل والقرى، باعتبارهم عاملاً مهمًا في معالجة المشكلة ونشر الوعي.

ثانيًا، إن تشجيع زراعة محاصيل الحبوب سيسهم في تشجيع تربية الثروة الحيوانية والنحل.

■ بشكل عام، ما هي أبرز النجاحات والإنجازات التي تحققت في المديرية بالنسبة للقطاع الزراعي؟

الحمد لله، تحققت نجاحات بفضل الله، ومنها أولاً في جانب الري والمنشآت المائية؛ حيث تم تشجيع إنجاز أكثر من 60 منشأة مائية بين سدود وخزانات وبرك، وتسهيل استخدام المنظومات الشمسية للآبار، وتأهيل وتفعيل واستصلاح الأراضي الزراعية.

وفي جانب الإرشاد الزراعي، كما ذكرنا، تم تفعيل المدارس الحقلية والمتطوعين من الكوادر الزراعية، وإجراء مسوحات للتوسع الزراعي، ومساندة الجمعية في تفعيل الزراعة التعاقدية لمحاصيل الحبوب والبقوليات، والحد من التوسع العمراني، والحد من زراعة القات، وتشجيع التشجير وزراعة البن، وتقديم المساندة للمؤسسات التعليمية في الجانب الزراعي، ومنها كلية المجتمع بيريم والمعهد التقني والمدارس والمراكز الصيفية، مع التركيز على تشجيع زراعة وإنتاج الأصناف المحلية من المنتجات الزراعية (الحبوب، البقوليات، الخضار، الفاكهة، الثروة الحيوانية، والنحل). وبصورة عامة، ما تحقق من نجاحات فعلية جاء بالتنسيق مع المؤسسات الزراعية مثل هيئة البحوث والإرشاد الزراعي، ومؤسسة الحبوب، ومؤسسة الخدمات الزراعية، ومؤسسة الإكثار، ومؤسسة بنيان التنموية.

■ ما هي أبرز الصعوبات والإشكاليات أو المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي؟

أهم المعوقات:

- صعوبة حصول المزارع على المدخلات الزراعية أو جزء منها.
- ضعف مقومات وإمكانيات الإرشاد الزراعي.
- طول أمد الإجراءات في دعم المبادرات الزراعية بشكل عام، وشح الدراسات والتصاميم.
- الأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية.

■ وماذا عن خططكم المستقبلية التي تسعون لتحقيقها بهدف التطوير والتوسع ولتحقيق التنمية وفي التغلب على الصعاب؟

تركز خططنا المستقبلية على تنفيذ موجهات وتوجيهات القيادة الثورية و السياسية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وسد الفجوة الغذائية وخفض فاتورة الاستيراد. وفي سبيل ذلك، فإن خططنا المستقبلية واسعة ومتعددة، وأبرزها:

- العمل على تفعيل وتعزيز ودعم العمل المجتمعي ومبادرات المنشآت المائية بشكل عام، وتأهيل واستصلاح الأراضي الزراعية.
- تفعيل وزيادة وتأهيل وتدريب الكوادر الزراعية والبيطرية وفرسان صحة الحيوان.
- إنشاء مشتل مركزي وتفعيل المشاتل القروية.
- تشجيع ودعم إنتاج وتسويق الحبوب والبقوليات، وفي مقدمتها الأصناف المحلية.
- تفعيل ومساندة الجمعية لأداء دورها في الأنشطة والمجالات اللازمة للتنمية وتسهيل الصعوبات.
- تفعيل وتكثيف العمل الإرشادي والتوعوي في جميع جوانب ومراحل الإنتاج الزراعي.
- تفعيل برامج التمكين والأسر المنتجة.
- إنشاء بنك بذور وتوفير مخزون استراتيجي من البذور المحلية.

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 119 | السبت 24 محرم 1447هـ | 19 يوليو 2025م

البطاطس..بين الوجبات المباشرة والصناعات الغذائية الخفيفة

د. يوسف المخرفي

بالنظر إلى تاريخ زراعة محصول البطاطس في بلادنا، يتضح أنه بدأ إبان الحكم العثماني الثاني لليمن خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بكمية قليلة، ثم بكميات زراعية اقتصادية منذ سبعينات القرن العشرين على أربعة أصناف ذات منشأ هولندي.

حيث بدأت زراعته في قاع جهران بمحافظة ذمار وقاع الحقل بمحافظة إب، ثم توسعت وانتشرت زراعته في محافظات عمران والبيضاء وحضرموت وغيرها.

ويزرع البطاطس خلال فصلي الربيع والخريف، وتكاد تنعدم زراعته في فصل الصيف بسبب الأمطار الموسمية الغزيرة، وفي فصل الشتاء بسبب البرودة القارسة التي تتعرض لها مناطق زراعته إلى الحد الذي تختفي عنده الظروف المناسبة للزراعة، هذا وتستمر فترة نموه منذ بذر بذوره وحتى يوم حصاده ما يتراوح بين 90-120 يوماً.

وللبطاطس أهمية وقيمة غذائية صحية عالية، إذ يحتوي على النشا والسكر والبروتين وفيتامين (ج)، سواء من خلال إعداد وجبات غذائية مباشرة مثل الإدام والمشكل بشتى أنواعه، والباشاميل، والبطاطس المهروسة أو المقلية، أو من خلال إضافته إلى وجبات أخرى مثل السلتة والكبسة، أو من خلال تحويله كمادة أولية لصناعات غذائية ثانوية في مقدمتها الشيبس والبطاطس المصنعة.

جدير بالذكر أن بلادنا تنتج حوالي 320,677 طناً من محصول البطاطس بحسب كتاب الإحصاء الزراعي لعام 2023م، وتزرع هذه الكمية على مساحة 17,924 هكتاراً، بمتوسط إنتاجية 17.891 طن/هكتار.

كما أن الحكومة والوزارة المعنية اهتمتا بالدراسات المتعلقة بالوصول إلى أجود أنواع البذور والأصناف المناسبة للبيئة الزراعية اليمنية، وحتى قبل عامين تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من بذور البطاطس بدلاً من استيرادها، وهذا من شأنه تعزيز الأمن الغذائي والسيادة الوطنية. وقد حققت بلادنا اكتفاء ذاتياً من محصول البطاطس منذ ثمانينات القرن الماضي، كما تم منذ وقت مبكر إنشاء مصانع غذائية لاستيعاب الفائض من هذا المحصول في صناعات غذائية خفيفة، في مقدمتها مصانع العاقل وغيرها.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة سد ثغرة الإنتاج خلال فصلي الصيف والشتاء من خلال زراعته صيفاً بالمناطق الجافة، وشتاءً في المناطق التهامية الدافئة، وهو حل مقترح ومتبع منطقياً وزراعياً ولا يتطلب إجراء المزيد من الدراسات المعمقة.

ويمكن سد الفجوة الإنتاجية المشار إليها من خلال تنفيذ سياسة التخصص في الإنتاج الزراعي التي ننادي دوماً باتباعها مع محصول البطاطس وغيره كاستراتيجية وسياسة أمن غذائي.

ونظراً لجودة منتج البطاطس اليمني المنافسة، فمن الممكن إنشاء شركات مساهمة وطنية عملاقة تتولى متابعة زراعته في إطار تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات السوق المحلية من هذا المحصول، وتصدير الفائض للخارج، خصوصاً إلى السعودية التي بدورها تستفيد من عملية إعادة تصديره وغيرها من المنتجات الزراعية اليمنية إلى أسواق دول الخليج الأخرى.

*أستاذ العلوم البيئية والتنمية المستدامة المساعد بجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

البطاطس اليمنية.. تحول استراتيجي نحو الاكتفاء الذاتي والتنمية الاقتصادية

فتحي الذاري

تُعد سلاسل إنتاج البطاطس في اليمن حجر الزاوية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية الزراعية، لما لها من أهمية بالغة على مستوى الغذاء والاقتصاد معاً. فقد حققت اليمن إنجازاً كبيراً في السنوات الأخيرة، بمنع استيراد بذور البطاطس منذ أكثر من عامين، الأمر الذي أسهم في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من البذور محلياً. وأصبح القطاع الزراعي للبطاطس اليوم أساساً للتحول الوطني نحو الاعتماد على الذات، وتعزيز قدرات المزارعين، وتحقيق فوائد اقتصادية مستدامة.

يمثل محصول البطاطس مصدراً رئيسياً لغذاء المواطنين، بفضل ما يوفره من النشويات والطاقة والمواد الغذائية الضرورية. كما يساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الريفي، وزيادة دخل المزارعين، وتنشيط سوق العمل الزراعي، وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية.

تقوم سلاسل إنتاج البطاطس على منظومة متكاملة تبدأ من اختيار البذور المحسنة، مروراً بعمليات الزراعة والمكافحة والتسميد، وصولاً إلى الحصاد والتخزين والتسويق. ويسهم تطوير هذه السلاسل في تحسين جودة الإنتاج وتقليل الفاقد، بما يضمن استدامة العوائد الاقتصادية ويعزز من قدرة المزارعين التنافسية.

لقد كان لتحديث تقنيات إنتاج البذور المحسنة دور كبير في المحافظة على الجودة والإنتاجية، بجهود الجهات المختصة التي عملت على إقامة مراكز للبحث والتطوير لضمان استمرار توفير البذور ذات المواصفات المثلى، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتأمين إمدادات البذور ذات الجودة العالية.

لقد مكّن تحقيق الاكتفاء الذاتي من بذور البطاطس اليمن من تقليل الاعتماد على الاستيراد، وخفض التكاليف على المزارعين، والحفاظ على مستوى أسعار البطاطس في السوق المحلي. كما ساعد على توسيع السوق المحلية، وفتح الباب أمام زيادة الصادرات مستقبلاً.

هذا النجاح عزز ثقة المزارعين في الاستثمار في زراعة البطاطس، وأسهم في وضع اليمن في موقع ريادي كمصدر للبذور على مستوى المنطقة.

يلعب التجار والدولة والمستهلكون أدواراً حيوية في دعم سلاسل الإنتاج، من خلال توفير السلع والتسويق الفعال، وتقديم الدعم المالي والفني للمزارعين، وتبني سياسات زراعية داعمة، وتسهيل وصول المنتجات إلى الأسواق بجودة عالية وأسعار مناسبة، بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

لقد أثبتت تجربة البطاطس في اليمن أن الاعتماد على القدرات الذاتية وتوطين الإنتاج يمكن أن يتحولا إلى قصة نجاح وطنية، تعزز الأمن الغذائي، وتخلق فرص عمل، وتحسن معيشة المزارعين. ومع استمرار دعم البحث العلمي، وتطوير القدرات الإنتاجية، وتوطين سلاسل التوريد، يمكن لهذا القطاع أن يصبح نموذجاً يُحتذى به في التنمية الاقتصادية الزراعية المستدامة، ويعكس المكانة الاقتصادية والزراعية المرموقة التي يستحقها اليمن.

البطاطس غذاءٌ شعبي ومحصولٌ اقتصادي استراتيجي

أيمن الرماح

تُعد البطاطس من المحاصيل الزراعية والغذائية المهمة عالميًا، إذ يعتمد عليها ملايين الناس كمصدر رئيس للطاقة والعناصر الغذائية، نظرًا لغناها بالكربوهيدرات، والألياف، والفيتامينات، والمعادن. وتُعتبر وجبة متكاملة تلائم مختلف الفئات العمرية، وتتميّز بسهولة طهيها وتنوع وصفاتها.

إلى جانب قيمتها الغذائية، تُمثّل البطاطس عنصرًا اقتصاديًا مهمًا، إذ توفّر فرص عمل في مجالات الزراعة والتصنيع والتسويق. كما أنها سهلة الزراعة والتخزين، وتناسب البيئات الزراعية المتنوعة، ما يجعلها خيارًا مثاليًا لصغار المزارعين في الأرياف. وإذا ما تم استغلالها عبر الجمعيات التعاونية، وإنشاء معامل صغيرة لتحويلها وتغليفها وتسويقها، فإنها يمكن أن تُحدث نقلة اقتصادية حقيقية على مستوى المجتمعات المحلية.

وتُعتبر البطاطس محصولًا عالي الإنتاج خلال فترة زمنية قصيرة، ولا يتطلب تقنيات زراعية معقدة، ما يُوفّر للمزارعين عائدًا ماليًا متكررًا على مدار العام، خاصة في حال تنويع المواسم الزراعية.

أما من جهة المستثمرين، فتُعد البطاطس فرصة واعدة للاستثمار في قطاعات متعددة مثل الزراعة، والصناعات الغذائية، والتغليف، وسلاسل الإمداد والتسويق. فارتفاع الطلب عليها محليًا ودوليًا يضمن عوائد مستقرة ونموًا مستدامًا، خصوصًا مع إمكانية تطوير منتجات بطاطس مصنّعة، مثل الشيبس والمجمّدة، وهي منتجات تلقى رواجًا واسعًا.

كما تمثّل البطاطس بالنسبة للدولة ركيزة لتعزيز الأمن الغذائي، ومحصولًا قابلًا للتصدير يُسهم في توفير العملة الصعبة وخلق فرص عمل متعددة في قطاعات الزراعة والصناعة والنقل.

وللمستهلك، تبقى البطاطس غذاءً مغذيًا ومنخفض التكلفة، يمكن إدخاله في العديد من الوجبات المنزلية، ما يمنحها حضورًا دائمًا في مختلف المطابخ.

لذا، فإن الاستثمار في زراعة البطاطس وتطوير سلاسل الإنتاج والتسويق يُعد خيارًا واعدًا لتحقيق تنمية اقتصادية وزراعية متكاملة.

م: محمد قعطاب

البطاطس في اليمن: محصول استراتيجي بين الأهمية والتحديات

في كل موسم حصاد، تزهو الحقول اليمنية بدرنات البطاطس الذهبية، لتروي حكاية محصول استراتيجي لا يكتفي بإطعام الناس، بل يغذي الاقتصاد ويزرع الأمل في نفوس آلاف المزارعين. فالطين والماء والصبر، حين يجتمعون في أرض اليمن، يصنعون قصة نجاح تتحدى الصعاب وتثبت أن البطاطس ليست مجرد غذاء على موائدنا، بل ركيزة للأمن الغذائي وصناعة محلية واعدة، ورافعة اقتصادية قادرة على تحريك عجلة التنمية إذا ما أزيلت أمامها التحديات ورُسمت لها السياسات السليمة.

تُعد البطاطس من المحاصيل الزراعية المهمة في اليمن، لما لها من دور كبير في تعزيز الأمن الغذائي، والحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل لعدد كبير من المزارعين والباعة. كما تمثل البطاطس مصدراً غذائياً أساسياً للإنسان، إضافة إلى إمكانية استخدامها كعلف للحيوانات. وتدخل البطاطس أيضاً في العديد من الصناعات الغذائية المحلية، مثل إنتاج النشا والرقائق والمنتجات الأخرى، مما يسهم في دعم وتعزيز الصناعات الوطنية وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد. ولهذه الأهمية، يتجه معظم المزارعين اليمنيين إلى زراعة البطاطس وإنتاجها، إلا أن هناك عدة معوقات ما تزال تؤثر سلباً على هذا النشاط الزراعي.

يواجه المزارعون في اليمن تحديات متعددة في زراعة البطاطس، أبرزها التقاوي غير السليمة التي غالباً ما تكون مصابة بالأمراض نتيجة شرائها من مصادر عشوائية وغير موثوقة، مما يؤدي إلى تدني الإنتاجية وضعف جودة المحصول. كما أن قلة مياه الري في الفترات الحرجة من نمو النبات تشكل عائقاً كبيراً، حيث تؤدي إلى إنتاج درنات صغيرة وقليلة العدد، وهو ما يتطلب من المزارعين إيلاء الري اهتماماً خاصاً خلال الأسابيع الخامسة والسادسة من عمر النبات، واستخدام تقنيات حديثة لترشيد استهلاك المياه وتحقيق نتائج اقتصادية أفضل. ومن أبرز هذه التحديات أيضاً ضعف الوعي بأهمية اختيار بذور سليمة وخالية من الأوبئة والأمراض، مما يؤثر سلباً على كمية ونوعية الإنتاج ويزيد من التكاليف، في حين أن الحصول على بذور معتمدة من مصادر موثوقة يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلية والخارجية بمنتجات ذات جودة عالية وبأقل التكاليف.

إن زراعة البطاطس في اليمن تمثل فرصة واعدة لتحقيق الأمن الغذائي، وتنمية الريف، ودعم الاقتصاد الوطني، إذا ما تم تجاوز المعوقات وتبنّي الحلول المناسبة، مثل تحسين مصادر التقاوي، والاهتمام بإدارة المياه، وتطبيق الممارسات الزراعية الحديثة. ويُعوّل على وعي المزارعين، وجهود الجهات المختصة، لتطوير هذا القطاع وتحويله إلى قصة نجاح وطنية تعكس إمكانيات اليمن الزراعية الكبيرة.

مراحل رحلة السمكة من البحر إلى السوق

وزير الحاتمي

الثروة السمكية لا تنتهي بمجرد صيد السمكة، بل تبدأ بعدها رحلة دقيقة تمر بعدة مراحل حتى تصل إلى مائدة المستهلك. كل مرحلة تتطلب عناية ووعيًا للحفاظ على جودة الأسماك وسلامتها، وضمان تقديم منتج صحي وآمن للمستهلكين .

فيما يلي استعراض لأهم المراحل التي تمر بها السمكة منذ لحظة خروجها من البحر وحتى بيعها في السوق:

أولًا: الصيد

تبدأ الرحلة بعملية الصيد، التي يجب أن تتم باستخدام وسائل قانونية وآمنة. الصيد المستدام يضمن الحفاظ على المخزون السمكي وحماية الأنواع من الانقراض.

إرشادات المرحلة:

- استخدام أدوات صيد مرخّصة وغير مدمّرة للبيئة.
- احترام مواسم الصيد، وعدم صيد الأسماك الصغيرة أو المهددة.
- تقليل الوقت بين الصيد والتبريد لتقليل التلف.

ثانيًا: التبريد مباشرة بعد الصيد

بعد اصطياد الأسماك، تُنقل مباشرة إلى حاويات مملوءة بالثلج أو تُحفظ في غرف تبريد على القارب لضمان بقائها طازجة.

إرشادات المرحلة:

- تغطية الأسماك بالكامل بالثلج المبشور.
- منع تعرّض الأسماك للشمس أو الهواء الدافئ.
- تغيير الثلج إذا ذاب للحفاظ على درجة الحرارة المناسبة.

ثالثًا: الإنزال في مراكز الإنزال السمكي

تُنقل الأسماك من القوارب إلى مراكز الإنزال، حيث تُفرز وتُسجّل وتُجهّز للمزاد أو التوزيع. وتُعد هذه المرحلة نقطة محورية في تتبّع المصدر وضمان جودة الأسماك.

إرشادات المرحلة:

- الحفاظ على النظافة العامة في مركز الإنزال.
- التعامل مع الأسماك بحذر لتجنب تلفها.
- توثيق البيانات (النوع، الكمية، مصدر الصيد، الوقت).

رابعًا: النقل والتخزين

تُنقل الأسماك من مراكز الإنزال إلى الأسواق أو وحدات المعالجة في عربات مبردة، لتجنب فسادها أثناء الرحلة.

إرشادات المرحلة:

- استخدام سيارات مبردة ومجهزة.
- عدم خلط الأسماك التالفة مع الجيدة.
- المحافظة على سلسلة التبريد دون انقطاع.

خامسًا: العرض والبيع في السوق

المرحلة الأخيرة تكون في الأسواق أو المحلات، حيث تُعرض الأسماك للمستهلكين. وهنا تتحدد قرارات الشراء بناءً على المظهر والنظافة والطزاجة.

إرشادات المرحلة:

- عرض الأسماك على ثلج نقي ونظيف.
- مراعاة النظافة الشخصية للعاملين.
- الألتزام بمتطلبات الجودة والسلامة الغذائية.

الخاتمة

كل مرحلة من مراحل رحلة السمكة تحتاج إلى وعي ومسؤولية من الصياد، والتاجر، والعامل، وحتى المستهلك. الحفاظ على جودة الأسماك مسؤولية جماعية تبدأ من البحر ولا تنتهي إلا عند المائدة.

بتطبيق هذه الإرشادات، نضمن منتجًا بحريًا نظيفًا، صحيًا وآمنًا، يعزّز الثقة في الأسواق ويحمي صحة الناس.

إرشادات سمكية

أخي الصياد

لا تلقِ أكياس البلاستيك في البحر؛ فالكيس الذي ترميه قد يكون سببًا في موت سمكة تحمل في بطنها آلاف البيوض مما يهدد استمرار الثروة السمكية.

أخي الصياد

لا تتخلَّ عن الشباك وأدوات الصيد في البحر؛ فالشباك المتروكة والمرمية تشكّل خطرًا على ثروتنا السمكية يفوق خطر الصيد الجائر، لأنها تقتل آلاف الأسماك يوميًا وبصمت.

أخي الصياد

لا تجمع كائن «خيار البحر» من أجل القليل من المال ولا تسعَ إلى خراب بحرك فهو يلعب دورًا مهمًّا في التوازن البيئي، كما أنه غذاء لأنواع عدة من الأسماك والكائنات البحرية الأخرى.

المصدر : هيئة ابحاث علوم البحار والاحياء المائية

نصر عوضه

رقابة قطاع الثروة السمكية على الاسواق وضمان جودة المنتجات

تشهد أسواق السمك في اليمن تزايدًا ملحوظًا في الطلب على منتجات الأحياء المائية، مما يجعل دور قطاع الثروة السمكية في الإشراف على هذه الأسواق أمرًا بالغ الأهمية. منذ تأسيس وزارة الثروة السمكية، وُضعت مجموعة من القوانين واللوائح التي تخوّل القطاع صلاحيات واسعة للرقابة والإشراف على الأسواق السمكية؛ لضمان قانونية الأنشطة والممارسات، وضمان جودة الأسماك وصحة البيئة في المنشآت السمكية. ومع ذلك، فإن الاختصاصات المتداخلة بيننا وبين بعض الجهات المحلية في الأسواق السمكية أصبحت تشكل تحديًا حقيقيًا يعوق سير العمل ويضر بمصلحة القطاع.

لقد منحت القوانين والقرارات، مثل قانون تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية رقم (2) لسنة 2006، ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية النافذة، قطاعنا مسؤوليات واضحة فيما يتعلق بمراقبة الجودة والتفتيش على أسواق السمك. وتشمل هذه الصلاحيات توقيع الغرامات على المخالفات المتعلقة بقانونية الشحنات، وتطبيق معايير واشتراطات التخزين والنقل والتداول، وفحص جودة المنتجات السمكية.

لكن للأسف، تصطدم جهودنا في الرقابة والتفتيش بأنشطة بعض الجهات المحلية التي ترى أنها تقوم بالمهام نفسها. وتؤدي هذه الصراعات إلى صعوبة في تطبيق اللوائح، بل قد تتسبب أحيانًا في إعاقة أعمالنا. وفي كثير من الحالات، يعترض البعض على تطبيق الإجراءات والفحوصات وإيقاع الغرامات المفروضة بموجب القوانين والقرارات الوزارية، مما يخلق جوًا من التشكيك والاحتقان بين الأطراف المعنية.

تُعد أسواق السمك أحد العوامل الحيوية في الاقتصاد المحلي، إلا أن استمرار هذا الصراع بين السلطات المحلية وقطاع الثروة السمكية سيؤدي إلى تراجع الثقة في أنشطة الجهات الرسمية وفي هذه الأسواق، ويعرّض جودة المنتجات السمكية للخطر.

إننا بحاجة إلى توحيد الجهود وتحديد الاختصاصات بشكل دقيق؛ لضمان سير العمل بانسيابية وفعالية، بما يحفظ مصلحة القطاع وصحة ا لمستهلكين .

لقد حان الوقت لتفعيل التنسيق بين الجهات المعنية، وتوضيح مهام كل جهة على حدة؛ فهذا التناغم هو السبيل الوحيد لتقديم خدمات أفضل للمواطنين وضمان استدامة الثروة السمكية في اليمن وجودة المنتجات السمكية المقدمة للمستهلك.

اليمن الزراعية
زراعية - تنموية - مجتمعية
أسبوعية - 12 صفحة

مدير التحرير
محمد صالح حاتم

الإخراج الفني
عبدالله داوود

العلاقات العامة
771862357 - 770988802

يمكنكم التواصل بنا عبر البريد ... hafc.yemen@gmail.com

المقالات المنشورة في الصحيفة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اليمن الزراعية | زراعية - تنموية - مجتمعية
www.agri-yemen.net
العدد 119 | السبت 24 محرم 1447هـ | 19 يوليو 2025م

معاملات الحصاد ومابعد الحصاد لمحصول البطاطس

اليمن الزراعية- م/ نصر عريج

يعتبر محصول البطاطس من أكثر المحاصيل الغذائية انتاجاً في العالم، وفي بلادنا يمثل اهمية كبرى في غذائنا حيث يشكل عنصر اساسي في تشكيل المائدة، ويتم إنتاجه بكميات كبيرة، لكنة يتعرض الى سوء عملية الحصاد وسوء عمليات التداول المختلفة والاصابة بكثير من الامراض الفطرية والبكتيرية والحشرية والاضرار الميكانيكية مما يؤدي الى فقد كبير يتراوح بين40%-25% فاتباع العمليات التالية سوف يؤدي الى تقليل هذا الفاقد ويعود بالربح الكبير على المنتج(المزارع) وعى المستهلك.

فترة النضج والحصاد

النضج:

تنضج البطاطس بعد 90-110يوم من الزراعة وذلك حسب الصنف المزروع وطبيعة التربة والمنطقة (الظروف الجوية السائدة).

علامات النضج للثمار:

1.بدء المجموع الخضري بالاصفرار والجفاف.
2.بالكشف عن الدرنات تحت سطح التربة (فرك قشرة الدرنة بالابهام) نجد أن قشرة المتكونة لاصقة ومن الصعب فركها (جرحها).
3.يصعب قشر أو سلخ القشرة للدرنات عند الضغط عليها بالابهام.
4.تنضج معظم الأصناف للبطاطس خلال-100 120يوماً.

الحصاد:

يتم الحصاد في الصباح الباكر أو بعد العصر عند انخفاض درجة الحرارة ويتم عندما تجف الارض جفافاً مناسبا ويتم بـ:

•يجب إيقاف عملية الري قبل الحصاد بـ 10 أيام.
•ازالة المجموع الخضري من فوق سطح التربة.
•قلع الدرنات بالمفرس أو بالمحراث أو الماكينات، وذلك بشق الخط من قمته والسير في اتجاه عمودي ويجب أن يكون سن المحراث عميقاً.

الشروط الواجب اتباعها بعد القلع:

1.جمع البطاطس في الحقل بواسطة عبوات حقلية ملساء ووضعها تحت تعريشات (مظللة) باردة.
2.عدم تعرض البطاطس المعدة للاستهلاك لأشعة الشمس إلاّ لمدة بسيطة فقط وإلاّ تحولت إلى اللون الاخضر وقد يتغير طعمها وربما تصبح سامة.

3. إجراء عملية العلاج:

وذلك بفرد البطاطس على الأرض (بطبقة سمكها 25-15سم) تحت تعريشة في الحقل وتغطى بطبقة من قش القمح أو الشعير أو غيره... وتترك لمدة اسبوع حتى تفقد الرطوبة الزائدة وتجف القشرة الخارجية للدرنات وتتكون طبقة فلينية بين القشرة وجسم الدرنة ومواضع الجروح.

•هذه العملية تساعد على زيادة قدرة البطاطس على الحفظ (التخزين).

المواصفات الجيدة للبطاطس:

1.أن تكون تامة النضج.
2.وأن تكون خالية من الاصابات المرضية والحشرية والميكانيكية.
3.أن يكون لون القشرة مطابقاً للصنف.
4.أن تكون نظيفة.
5.أن تكون منتظمة الشكل والاحجام.
6.أن تكون ذات صفات طبخ مميزة يرغبها المستهلك أو المصنع.
7. عدم وجود اي أثر للمبيدات.

عملية الفرز:

يقوم بها عمال مدربون حيث يتم استبعاد الدرنات المصابة بالأمراض الفطرية والبكتيرية والحشرية والحيوانية المصابة بالكدمات والجروح والمخضرة والصغيرة الحجم جداً.

عملية الغسيل والتنظيف:

• تتم في محطات التعبئة في ماكينات الغسيل حيث تقوم بغسل الدرنات في حوض كبير وتقلب في مياه الحوض مقلبات خاصة ثم تنقل حصيرة متحركة أتوماتيكي لأجراء عملية التدريج.

التدريج:

• في حالة التسويق المحلي:
يقوم بها عمال مدربون مهرة يدوياً باستخدام حلقات الاحجام.
• في حالة التصدير:
يتم التدريج الى اربعة احجام:
•درنات كبيرة/ اطوال اقطارها من 6.5سم الى 8.5 سم.
• درنات متوسطة/ اطوال اقطارها من 6.5-5 سم.
• درنات صغيرة/ اطوال اقطارها من 5-3.5 سم.
•درنات بلية/ اطوال اقطارها اقل من 3 سم.

عملية التعبئة:

يمكن استخدام السلال أو الصناديق الخشبية أو الاكياس أو الشوالات.

التسويق المحلي

1. التسويق للمناطق الباردة:

• السلال: يجب أن تعبئ إلى ثلثيها (مسح السلة) حتى لا تضغط السلة العليا على درنات السلة السفلى.
• يجب أن تكون الاكياس المصنوعة من البولي اثيلين أو غيرة ذات احجام مختلفة 25،15،10،5 كجم.

2. التسويق للمناطق الدافئة:

يفضل استخدام الاكياس المصنوعة من الجوت والتي تسمى (شوالات) وزن 25،15،10 كجم.

التسويق الخارجي

يفضل استخدام الصناديق الخشبية أو الكرتونية ذات مواصفات خاصة تحافظ على جودة المنتج اليمني وتعطية منظر جيد.

عملية النقل:

للأسواق المحلية

يتم النقل بواسطة عربات صغيرة ومتوسطة ويجب ان تغطى بطرابيل مصنوعة من القماش ذات فتحات للتهوية وذلك لحماية المحصول من الامطار والشمس والرياح والغبار وغيرها.

التسويق الخارجي

يتم النقل بواسطة برادات نقل كبيرة ومتوسطة ذات مواصفات خاصة.

مـــرض الديـــدان الشريطيـــة فـي الأغنـام والماعـز

د/ محمد الضوراني

تُعد الديدان الشريطية، وعلى رأسها دودة المونيزيا، من أكثر الطفيليات المعوية شيوعًا التي تصيب الأغنام والماعز في اليمن وحول العالم. وهي تؤثر سلبًا على صحة القطيع وإنتاجيته.

تنتقل هذه الديدان إلى الحيوان عبر حلم العشب، وهو كائن صغير يعيش في المراعي، يبتلعه الحيوان أثناء الرعي دون أن يراه.

كيف تعرف أن قطيعك مصاب؟

راقب حيواناتك باستمرار! فقد لا تظهر أعراض واضحة عند الإصابة الخفيفة، لكن في الحالات الشديدة يمكن ملاحظة ما يلي:

•هزال وضعف عام رغم تناول الحيوان للعلف.
•بطء في النمو وتراجع الإنتاجية، خاصة لدى الحملان والجداء الصغيرة.
•انتفاخ البطن أحيانًا.
•ظهور أجزاء بيضاء مسطحة تشبه حبات الأرز في البراز، وهي علامة مميزة على وجود الدودة.

ما هو الحل؟

العلاج متوفر وفعّال عند اكتشاف المرض مبكرًا.

يُعتمد على إعطاء الحيوان مضادات الديدان الشريطية تحت إشراف الطبيب البيطري.

من الأدوية الشائعة: الألبيندازول (Albendazole)، بالإضافة إلى مركبات أخرى يحددها الطبيب حسب الحالة.

احرص دائمًا على:

•التقيد بالجرعة الصحيحة.
•الالتزام بفترة السحب (المدة التي يجب أن تمر قبل استهلاك لحوم أو حليب الحيوان المعالج).

الوقاية خير من العلاج

لضمان سلامة قطيعك وتقليل مخاطر الإصابة:

•حافظ على نظافة الحظائر ومناطق الشرب وتقديم الأعلاف النظيفة.
•طبّق نظام الرعي الدوراني، وتجنب الرعي الجائر في نفس المراعي لفترات طويلة.
• افحص أي حيوانات جديدة وعالجها إن لزم الأمر قبل إدخالها إلى القطيع.
•احرص على تغذية متوازنة للحيوانات، فالقطيع القوي أكثر مقاومة للأمراض.

باتباع هذه الإرشادات، تحافظ على صحة قطيعك وتزيد إنتاجيته.

ولا تتردد في استشارة الطبيب البيطري فورًا عند الاشتباه بوجود إصابة.

ملاحظة: هذه الإرشادات عامة، ويجب استشارة الطبيب البيطري لتحديد العلاج الأنسب لكل حالة.

البطاطس..

ذهـب الأرض الـذي جنـاه علـي القشـقوش بصبـره

اليمن الزراعية - محمد حاتم

مـن قلـب قريـة القعمـة فـي محافظـة ذمـار، خـرج علـي محمـد القشـقوش، ابـن الفـلاح البسـيط، ليكتـب واحـدة مـن أجمـل حكايـات الإصـرار علـى النجـاح. لـم يولـد علـي وفـي يـده مفتـاح الثـروة، لكنـه وُلـد وفـي قلبـه حـب الأرض، وفـي روحـه عنـاد الريـح.

كان علـي، المولـود عـام 1980، يتعلـم الزراعـة علـى يـد والـده، فـي تسـعينيات القـرن الماضـي. يومهـا كانـت الأسـرة تشـارك أصحـاب الآبـار بالـزرع والغلّـة، وكان أحيانًـا يغطـي خسـائره مـن عمـل والـده فـي البنـاء،والتليـوس، بالـكاد يوفـر القـوت وبعـض الريـالات يدخرهـا فـي زاويـة قلبـه حلمـا بمسـتقبل أفضـل.

وفـي عـام 2010، اتخـذ أولـى خطواتـه الكبيـرة. حفـر أول بئـر ارتوازيـة رغـم ضيـق الحـال، دفـع جـزءا مـن ثمنهـا دينـا ورهـن بصيـرة أرضـه، واشـترى مضخـة ومـاطـوراً بعـد أن جـاب الأسـواق، ليشـغل البئـر أخيـرًا ويعلـن بدايـة مشـروعه الزراعـي الخـاص.

البـذور.. الحكاية التي أنبتت النجاح

يقول علي:

كانـت الأرض قليلـة والبـذور شـحيحة، لكننـي ذهبـت إلـى المركـز الأول لإنتـاج البـذور وتعاقـدت معهـم. زودونـي بالأسـمدة والبـذور، علـى أن أسـدد بعـد الحصـاد. ومـع أول موسـم حققـت ثلاثـة ملاييـن ريـال، وادخـرت بـذورًا لمواسـم قادمـة، واشـتريت أول سـيارة هيلكـس».

لـم تكـن الطريـق مفروشـة بالزهـور. أزمـة الديـزل عـام 2011 كادت أن توقفـه، فاضطـر لشـراء برميـل مـن السـوق السـوداء بسـبعة عشـر ضعـف سـعره الطبيعـي. كمـا خسـر فـي إحـدى الحراثـات مليونًـا ونصـف ريـال. لكنـه لـم يستسـلم، بـل ركّـز علـى شـراء بـذور أسـاس جيـدة مـن الشـركة العامـة، وتخزيـن مـا ينتجـه منهـا بنفسـه، مجـددًا إياهـا كل موسـمين، حتـى أصبـح لديـه بـذور قويـة تغنيـه عـن الاسـتيراد.

التوسـع.. حين تصافح الأرض السماء

واصـل علـي الحفـر، فحفـر بئـره الثانيـة عـام 2016، ووسّـع أرضـه لتصـل إلـى 20 هكتـارًا. تضاعـف إنتاجـه أضعافًـا، وصـار الهكتـار الواحـد يعطيـه نحـو 50 طنًـا مـن البطاطـس، بعـد أن كان بالـكاد يحصـد 5 أطنـان.

صـار علـي يحصـد أكثـر مـن 180 طنًـا كل موسـم، ويوفـر بـذورًا لمواسـمه ولغيـره مـن المزارعيـن. سـاعد عشـرات المزارعيـن العاجزيـن، يمدهـم بالبـذور والأسـمدة ويتقاسـم معهـم المحصـول. اشـترى حراثـات حديثـة، وسـيارات نقـل، وأوجـد فـرص عمـل لإخوتـه وأولاده وعمـال آخريـن.

يعلّـم أبنـاءه وأبنـاء إخوتـه فـن تخزيـن البـذور، وأوقـات الزراعـة والتسـميد والحـرث، لأن حلمـه أن تصـل بـلاده إلـى الاكتفـاء الذاتـي.

الأرض لا تخذل من يحبها

أجمـل أيامه كما يرويها علي :

يـوم زرعـت بـذور المركـز الأول بعـد خسـارة كبيـرة، وحصـدت منهـا 180 طنـا وخزنـت بـذورا تكفينـي وتكفـي غيـري... شـعرت أنـي اسـتعدت كل شـيء بفضـل الله».

واليوم ينصح كل مزارع:

اعتمـد علـى نفسـك، واشـترِ بـذورًا صحيحـة، وخـزّن مـا تنتجـه لمواسـمكَ المقبلـة، وتعامـل مـع مراكـز وشـركات موثوقـة، سـتنجح بـإذن الله».

فـي عيـون علـي القشـقوش، الأرض ليسـت مجـرد تـراب... بـل أم تعطـي أبناءهـا علـى قـدر حبهـم لهـا.

المنازل الزراعية في اليمن

أيام المعالم	المعالم الزراعية				المنازل الشمسية وفترة مكوث الشمس فيها			
	المعلـم	مـن		إلـى		إسم المنـزلة	تدخل من يوم	تخرج منها في يوم
13	خريف العلب	19	يوليو	31	يوليو	النثرة	15 يوليو	27 يوليو

يقول علي ولد زايد:

خَرِيفْ اَلْعَلِبْ فِيه اَلْوقْتْ تَقَلَّبْ بَرِدْ اَلسَّرِيفْ وَ لاَ جُوعْ اَلْخَرِيفْ

رئيس التحرير
وجدان صدام الحداد

ALYEMEN ALZEIRAEIA
اليمن الزراعية

تصدر عن: المركز الإعلامي لوزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية

السبت 24 محرم 1447هـ | 19 يوليو 2025م | اسبوعية | 12 صفحة | العدد 119

www.agri-yemen.net agri-yemen Yemen_Books

مع العناية أيضًا من الجهات الرسمية، وأي جهات يمكن أن تؤدي هذا الدور، على مستوى الاستثمار في إنتاج البذور؛ لأنه من المتطلبات الأساسية، إنتاج البذور الصالحة، ذات الجودة المطلوبة، وتوفير الشتلات؛ لأن هذا من المتطلبات الأساسية للعمل الزراعي. فيما يتعلق بالفواكه، هناك أنواع ممكن، أنواع أخرى من الثمار كذلك، ممكن زراعتها في البلد، وأن تكون ذات محصول وفير، وأن يترتب عليها تغيير لواقع الناس المعيشي، وتُوفِّر ما يحتاجه الناس ويستوردونه من الخارج.

السيد القائد/ عبدالملك الحوثي

بريد المزارعين

إجابات على الاسئلة الدكتور محمد الضوراني

السؤال الأول:

أحد المزارعين يسأل: «البقرة عندي رقدت وما عادت قادرة تقوم.. ما هو المرض؟ وما أسبابه وطرق الوقاية والعلاج؟»

الإجابة: هناك عدة أسباب تؤدي إلى رقاد البقرة وعدم قدرتها على الوقوف. من أبرز هذه الأسباب:

•حمى الحليب، وهي حالة تظهر مباشرة بعد الولادة نتيجة اضطراب في التمثيل الغذائي للكالسيوم.

•نقص العناصر المعدنية مثل الكالسيوم أو الفوسفور، مما يضعف الأعصاب والعضلات ويسبب الرقاد.

•إصابة جسدية ناتجة عن كدمات أو كسور في أحد القوائم.

لذلك، من المهم أن يتأكد المزارع: هل حدثت الحالة بعد الولادة أم قبلها؟ وينصح بسرعة عرض البقرة على طبيب بيطري لفحصها وتشخيص الحالة بدقة، لأن التأخير في العلاج قد يؤدي إلى تدهور صحتها وزيادة سوء حالتها.

السؤال الثاني

المزارع سنان ناجي – مديرية بني العوام، محافظة حجة – يسأل:

«لدي تبيع (عجل صغير) عمره 8 أو 9 أشهر، كان يرعى بشكل طبيعي، وفجأة جلس على الأرض ولم يعد يستطيع القيام، وفقد شهيته وأصبح هزيلاً، مشيته ثقيلة ويترنح، ولم تظهر عليه أي أعراض واضحة: لا انتفاخ، ولا سيلان من الأنف أو الفم، ولا حرارة، ولا جروح. أعطيته إبر مضاد حيوي وفيتامينات وعلاج تسمم، لكن لم يطرأ عليه أي تحسن ملحوظ. ما السبب وما الحل؟»

الأسباب المحتملة:

1 - نقص حاد في المعادن والفيتامينات

ربما يعاني التبيع من نقص في معادن أساسية مثل الكالسيوم، الفوسفور، المغنيسيوم، أو فيتامينات ضرورية مثل فيتامين (د) وفيتامينات (ب) المركبة. هذه النواقص تؤثر على قوة العضلات والعظام والجهاز العصبي، خاصة إذا كان المرعى فقيرًا بالعناصر الغذائية.

2 -مشكلات هضمية أو سوء امتصاص

قد يكون هناك انسداد جزئي أو خلل في الجهاز الهضمي يمنع امتصاص الغذاء بشكل كافٍ.

3 - تسمم بطيء أو مزمن

بعض أنواع التسمم تظهر أعراضها تدريجيًا، وقد تؤثر على الجهاز العصبي أو العضلي حتى مع إعطاء علاج للتسمم. ربما يكون التسمم من نباتات سامة موجودة في المرعى.

4 -إصابة أو صدمة داخلية

قد يكون تعرض أثناء الرعي لإصابة غير ظاهرة مثل التواء أو كسر بسيط أو صدمة أثرت على توازنه.

5 - مشكلات عصبية

بعض الأمراض العصبية قد تظهر بهذه الأعراض دون وجود علامات مرضية تقليدية.

التوصيات العاجلة:

• استشارة طبيب بيطري فورًا

هذه هي الخطوة الأهم لتشخيص السبب الحقيقي للحالة وعلاجها بشكل صحيح. الأدوية التي أعطيتها قد لا تكون مناسبة للحالة.

•توفير الراحة والدعم للتبيع

• نقله إلى مكان دافئ، جاف، ومريح بعيدًا عن الإجهاد.

• يقديم له ماءً عذبًا متاحًا دائمًا.

•إذا أبدى استعدادًا للأكل، يقدم له علفًا طريًا وسهل الهضم.

• مراقبة حالته بدقة

•ملاحظة أي تغيرات في البراز أو إفرازات الأنف والفم.

• مراقبة درجة حرارته إذا أمكن، وأي أعراض جديدة قد تظهر.

ملحوظة:

نظرًا لخطورة الأعراض واستمرارها، لا تؤخر زيارة الطبيب البيطري لتحديد العلاج المناسب وإنقاذ التبيع.

تنويه

الصحيفة تستقبل أسئلة واستفسارات المزارعين على الرقم التالي: 782 222 198

موجهات

الدكتور : رضوان الرباعي *

العناية بإنتاج البذور محليًا

يُعَدُّ إنتاج البذور محليًا أحد أهم البرامج الأساسية التي ساهمت في زيادة دخل المزارعين، وتحسين المستوى المعيشي لشريحة واسعة من أبناء المجتمع. كما تكمن أهميته في تعزيز الأمن الغذائي وصولًا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يجعله ركيزة أساسية للتنمية الزراعية المستدامة.

إن الاهتمام بإنتاج البذور والتقاوي ذات الجودة العالية والمقاومة للآفات والجفاف يساهم بشكل رئيس في زيادة العائد الاقتصادي، ويقلل الفاقد والهدر.

لقد ركزت الموجهات الحكيمة للسيد القائد/ عبدالملك بدر الدين الحوثي – يحفظه الله ويرعاه – على الاهتمام والعناية بالإنتاج المحلي للبذور والتقاوي؛ لما لذلك من أهمية في البناء الاقتصادي، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، من خلال زيادة العائد الاقتصادي للمزارعين ولكل العاملين في سلاسل الإنتاج والتسويق بشكل خاص، عبر رفع الإنتاجية، وتخفيض الكلفة، وتحسين الجودة، وللاقتصاد الوطني بشكل عام، من خلال رفع الناتج المحلي الإجمالي، إلى غير ذلك من النتائج والآثار الإيجابية المترتبة على ذلك.

وتنبع الأهميةالاستراتيجية لإنتاج البذور محليًا من كونه يمثل حجر الأساس في تحقيق السيادة الغذائية، ويقلل من التبعية للخارج، ويحمي الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار واستيراد البذور الأجنبية، وما قد يترتب عليها من مخاطر صحية أو بيئية. كما يعزز من قدرة الدولة والمجتمع على الصمود في مواجهة الأزمات والحصار الاقتصادي، ويضمن استدامة الإنتاج الزراعي في الظروف الطارئة، مما يجعله خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لبناء اقتصاد قوي ومستقل.

إن برنامج الإنتاج المحلي للبذور والتقاوي من أهم البرامج التي يجب الاستمرار في تنفيذها، مع الاستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال.

ويهدف برنامج الإنتاج المحلي إلى توفير بذور وتقاو ذات جودة عالية، مناسبة للبيئة المحلية، وأكثر مقاومة للأمراض والآفات والجفاف، وبإنتاجية عالية، وصولًا إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

فالعناية بإنتاج البذور محليًا ليست مجرد عمل زراعي أو اقتصادي، بل عبادة وواجب ديني وأخلاقي وإنساني؛ لما تحمله من معان عظيمة في خدمة الناس، وتأمين معيشتهم، وتحقيق كرامتهم.فلنكن جميعاً على قدر المسؤولية أمام الله سبحانه وتعالى،حريصين على هذا العمل باعتباره أحد أهم الأسس والمرتكزات للنهوض بالقطاع الزراعي في البلد.

*وزير الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية